2023 | العدد 80

المعهد العربي للتخطيط
الكويت
ARAB PLANNING INSTITUTE
KUWAIT

دراسات تنموية

منهجيات اختيار العناقيد الصناعية المؤهلة للتطوير: الاسهامات الفكرية والتطبيقية بين فضاءات الجغرافيا والاقتصاد والسلع

أ.د. نواف أبو شماله

سلسلة دراسات تنموية :

سلسلة تنموية تهدف إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم قضايا التنمية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات علمية دورية وغير دورية يقوم بتنظيمها المعهد. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، آملين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع تلك القضايا في الدول العربية.

سلسلة دراسات تنموية
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

منهجيات اختيار العناقيد الصناعية المؤهلة للتطوير: الاسهامات الفكرية والتطبيقية بين فضاءات الجغرافيا والاقتصاد والسلع

إعداد

أ.د. نواف أبو شماله

العدد (80) 2023

المحتويات

مقدمة 1

أولاً: العناقيد الصناعية: الأساس الفكري والتطبيقي والسياق التاريخي 2

ثانياً: العناقيد مدخل لتدعيم تنافسية الدول - نموذج بورتر وتحديثاته 14

ثالثاً: هل من توافق حول تعريف العناقيد والمؤسسات المشاركة فيها؟ 17

رابعاً: المنطق الاقتصادي لعمل العناقيد وقنوات تأثيرها لتطوير التنافسية الوطنية 23

خامساً: الحجم الأمثل للعنقود الصناعي - تباينات مبررة 25

سادساً: مراحل تكون وتطور العناقيد الصناعية - خبرات من الميدان 26

سابعاً: أنواع العناقيد الصناعية 28

ثامناً: العناقيد وسلاسل القيمة والمناطق الصناعية وشبكات الاعمال: مواضع الاتفاق والتباين 33

تاسعاً: منهجيات اختيار وتطوير العناقيد الصناعية - المنهجيات الأكثر حداثة 38

عاشراً: الخاتمة 58

المراجع 61

الملحق 66

مقدمة

تزخر أدبيات علوم الاقتصاد والتنمية بسجل ممتد من الاسهامات النظرية والتطبيقية الهامة التي أوضحت المسارات الممكنة لتحقيق التنمية بالنسبة للدول النامية، منذ اسهامات أدم سميث وصولاً للأجندة الدولية لأهداف التنمية المستدامة SDGs2030، وتنامي التوجهات الدولية لربط المسارات التنموية باستحقاقات البيئة والمناخ. تقوم هذه الدراسة بالتركيز على أحد تلك المسارات أو أحد أدواتها والمتمثل في تطوير العناقيد الصناعية أو الاقتصادية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة المراعية لحقوق الأجيال الحالية واستحقاقات الأجيال القادمة، لاسيما للدول النامية بما فيها الدول العربية، والتي تستهدف إضافة لما سبق تجسير الفجوات التنموية القائمة فيما بينها والدول المتقدمة Catching-Up. ترتبط أهمية هذه الدراسة بما يواجه مفهوم العناقيد ذاته من مستويات متباينة من عدم الوضوح لدى قطاعات واسعة من المهتمين أو المعنيين بالشأن التنموي، لاسيما تداخله مع مفاهيم مثل سلاسل القيمة العالمية، أو المناطق الصناعية، او مناطق التصدير، أو المناطق الخاصة، أو المناطق التنموية، أو شبكات الاعمال. يضاف إلى ذلك ما يتعلق بمستوى التخطيط ووضع السياسات وما إذا كان يتم النظر الي العناقيد كآلية مستقلة جهوية الطابع أو محددة النشاط، أم كاستراتيجية وطنية تنموية شاملة، فيما يطلق عليه التنمية القائمة على العناقيد Cluster-based economic development. في هذا الإطار، تقوم هذه الدراسة على عدد من المحاور التي تستوفي في المحصلة:

- تتبع وتحليل الأساس الفكري والتطبيقي والتاريخي للعناقيد الصناعية.
- تحليل دور العناقيد كمدخل لتدعيم التنافسية الوطنية، وإسهامات مايكل بورتر في هذا المجال.
- استعراض لنتائج البحوث والدراسات التي وضعت تعريفا للعناقيد الصناعية وللمؤسسات المشاركة فيها.

- تحديد الحجم الأمثل للعنقود الصناعي وذلك وفق إسهامات عدد من المؤسسات البحثية والدولية.
- فهم المنطق الاقتصادي لعمل العناقيد وقنوات انسياب تأثيراتها لتطوير التنافسية للاقتصادات الوطنية.
- استعراض مراحل تكون وتطور العناقيد الصناعية، وكذلك أنواعها.
- تسليط الضوء على أهم مواضع التمايز الاساسية على المستويين المفاهيمي والتطبيقي بين العناقيد وغيرها من المفاهيم والممارسات التنموية الاخرى.
- تتبع وتحليل أهم منهجيات تحديد العناقيد المؤهلة للتطوير ، بما في ذلك المنهجيات المعاصرة والأكثر حداثة الصادرة عن المؤسسات البحثية لدى جامعة هارفارد ممثلة في خرائط العناقيد لمعهد الاستراتيجية والتنافسية (بورتر وآخرون)، وخرائط المنتجات أو الفضاء السلعي لمعمل النمو (هيدالجو وهوسمان وآخرون).

وفيما يلي استعراض للمحاور التي قامت عليها الدراسة.

أولاً: العناقيد الصناعية: الأساس الفكري والتطبيقي والسياق التاريخي

تتسم العناقيد/التجمعات Industrial Clusters كممارسة بقدمها قدم التاريخ وتكون المجتمعات، حيث تزخر تجارب الحضارات الانسانية بوجود التجمعات على مستوى الأنشطة أو الحرف وذلك ضمن مناطق بعينها تضم انشطة تتكامل أو تتشابه في خصائصها، مثل العنقود او التجمع الزراعي، والتجمعات المتصلة بأنشطة الصيد البحري بما في ذلك صناعة القوارب، وخدمات الصيانة، ومستلزمات الصيد، وتجمعات صناعة النسيج والملابس، وتجمعات صناعة الأسلحة، والجلود، إلى غير ذلك من أنشطة نشأت لخدمة فئات بعينها، أو للاستفادة من مزايا بعينها لاسيما القرب الجغرافي للمؤسسات المساهمة في سلسلة القيمة.

يظهر تاريخ الحضارات اليونانية والرومانية وفي الصين والهند وغيرهم الملامح الأساسية أو البدائية للتوطن الصناعي، حيث الانتقال من انتشار الصناعات أو الورش في مواضع مختلفة من المدن والتجمعات السكانية لتكون ملحقة على الأغلب لمساكن الحرفيين، ثم يظهر التطور تجمعها بعد ذلك في مناطق أو شوارع أو ميادين خاصة، ووفقا لطبيعة الصناعات أو الحرف، لتظهر تجمعات جغرافية في مواضع بعينها لبعض الحرف أو الأعمال مثل: الفحامين، النساجين، النحاسين، الوراقين، الحدادين، إلى غير ذلك. وظهرت بوضوح في تلك الحضارات الطوائف المهنية التي سيطرت بدورها على أساليب الإنتاج في مناطق مختلفة من العالم حيث تأكد وجودها بداية من المجتمعات اليونانية في أواخر القرن الخامس قبل الميلاد، كما عرفتها مجتمعات الهند القديمة منذ 600 سنة قبل الميلاد كتنظيمات للصناعة والتجارة كذلك عُرفت في الصين منذ 1000 عام تقريباً، وفي اليابان بداية من العام 1330. كذلك يدلنا التتبع التاريخي على ظهور تلك التجمعات في أوروبا منذ أواخر القرن التاسع في دول عدة مثل المانيا والدول الأنجلوسكسونية، ثم تبلورت كتنظيمات اختيارية للتجار في بداية القرن الحادي عشر ليصبح لها السيطرة الكاملة على أنشطة التجارة لاسيما في المدن الكبرى. وفي بداية القرن الثاني عشر تطور وسيطر نظام التجمعات الحرفية في مدينة لندن وأصبح هو المنظم للأنشطة الصناعية. وقد تتابع انتشار هذا النظام في أوروبا في العصور الوسطى وازدادت قوته وكذلك تركزه في المدن ليشمل كل الحرف مثل الخبازين والحدادين وغيرهم (سبيلا. الهرموزي، 2017).

على المستوى الفكري والتأصيلات النظرية، يمكن تبين الجذور الفكرية للعناقيد أو التجمعات الصناعية وأهميتها وجدواها – إلى حد ما - في أولى الاسهامات التي أسست لعلم الاقتصاد ذاته من خلال إسهام أدم سميث وتفسيره لأسباب الثروة لدى الامم وما أرساه من مبادئ الحرية للمؤسسة وللسوق، اضافة لمبادئ تقسيم العمل والانتاج (تجزئة العمليات ومن ثم الانشطة)وعلاقة ذلك بالارتقاء بالإنتاجية للمستوى الأمثل productive powers (Smith,1776)، ثم جاءت قفزة هامة عبر إسهامات رائد من رواد علم الاقتصاد

(الفريد مارشال - مدرسة كمبردج)، الذي انتقل بالاهتمام من المستوى الكلي إلى المستوى الجزئي للتحليل الاقتصادي، وفسر السلوك الاقتصادي على مستوى الأسواق والمؤسسات والأفراد، وساهم في الظهور المباشر لاصطلاحات التجمعات الصناعية Manufacturing Industrial District/ التي تشير صراحة الى تجمع عدد من الأنشطة الصناعية المحلية ضمن مناطق معينةGeographical Concentration ، وما يترتب على ذلك من تحقيق الوفورات الخارجية لهذا التركز الجغرافي أو التوطن الصناعي Localization of Industry فيما أطلق عليه "وفورات الموقع"، وهي الفوائد التي يمكن أن تجنيها الشركات لوجودها ضمن هذا التجمع. ومنها انتشار المعرفة والمعلومات بين الشركات وقرب موردي المواد الخام وسهولة الحصول على المدخلات والمواد الوسيطة المتوفرة في التجمع، والعمالة المدربة المتخصصة، والتأثيرات المرتبطة بانتشار التكنولوجيا، ليبقى حجم تلك المكاسب مرهوناً بعدد الشركات أعضاء التجمع العاملة في ذات المجال والمكان، فيما أصبح يطلق عليه تجمعات أو عناقيد مارشال (Marshall,1879 ,1920).

الإطار رقم (1): التوطين الجغرافي للصناعات في ضوء تأصيلات مارشال- مدرسة كمبردج
المنطقة الصناعية وفقاً لمارشال، هي التي تتسم بتركز للشركات أو للصناعات في مناطق بعينها، وهو ما يرتبط بعدد من المبررات أو الأسس. فقد يستند التركز إلى أسس تتعلق بالموقع (الجغرافيا) مثل القرب من الموارد أو الارتباط بمعطيات مادية مثل المناخ والتربة والمناجم والمحاجر والوصول للأرض أو الماء. أو تتعلق باشتراطات قانونية ملزمة من جانب الدولة، مثل اشتراطات معينة لجودة المنتج، أو لمعايير واشتراطات البناء للتجمعات الصناعية لخدمة مدينة كبيرة أو أكثر، وبمرور الوقت تتزايد كلفة الأرض في تلك المناطق (المدن)، فتتحرك المؤسسات الصناعية الجديدة إلى ضواحي المدن (المدن الصغيرة والقرى والمناطق الريفية المحيطة)، ليتولد توطين (بدائي) للصناعات يصبح

الإطار رقم (1): التوطين الجغرافي للصناعات في ضوء تأصيلات مارشال- مدرسة كمبردج

أكثر تعقيداً بمرور الوقت، أي أنه يتحول إلى منطقة صناعية. كذلك يسمح تركز الشركات في منطقة معينة بمرور الوقت بالحصول على عدد من المزايا أهمها:

- توارث المهارات والقدرات الخاصة: حيث تنتقل تلك المهارات من جيل لآخر
- انسيابية انتقال المعارف داخل التجمع الصناعي، بما يكسبه قدرة أعلى على النمو والاستمرارية.
- نمو العمليات والصفقات الفرعية: فعند إنشاء عدد من الشركات في المنطقة، فمن المرجح أن الشركات الفرعية (المزودين) ستتزايد في المنطقة، لإمداد التجمع بالأدوات والمواد.
- استخدام الآلات المتخصصة للغاية: تأتي هذه الميزة من التقسيم العالي لـ العمل والتخصص لأنشطة الاعمال داخل المنطقة.
- وجود سوق محلي للمهارات الخاصة المطلوبة للمنطقة: حيث يتوفر سوق ثابت للمهارات، فلا يواجه أصحاب مؤسسات الاعمال أي مشكلة عندما يبحثون عن العمال. على العكس من ذلك في حالة المؤسسات الصناعية المعزولة التي تعمل منفردة.
- الحيوية العالية: وذلك لسهولة وسرعة التطور التكنولوجي المرتبط بما يسمح به المجال المفتوح لانتقال المعارف داخل التجمع الصناعي دون قيود. فهي جزءا لا يتجزأ من الشبكات الاجتماعية المحلية، فإذا بدأ شخص أو شركة فكرة جديدة، يتم تناولها من قبل الآخرين في التجمع متضمنة تعديلاتهم أو مقترحاتهم لجعلها أكثر مناسبة لطبيعة أعمالهم.

الإطار رقم (1): التوطين الجغرافي للصناعات في ضوء تأصيلات مارشال- مدرسة كمبردج

هذه الخصائص هي التي تميز المناطق الصناعية، والتي يمكن اعتبارها بمثابة ناتج لعملية التوطين الصناعي المتراكم طويل الامد. فمن خلال مرور الوقت وتطوير الجوانب المذكورة أعلاه، فإن المنطقة تبدأ في أن تستحوذ على ما أسماه مارشال "البيئة الخاصة أو المناخ الخاص" الذي يعطي مزايا مختلفة لاجتماع الشركات معا في منطقة معينة. وبخاصة على مستوى انسيابية المعارف والابتكارات، والاستفادة من توفير السوق المحلي للمهارات عالية التخصص، وكذلك لتوظيف الآلات (عالية الكلفة) والخدمات (التعليم، وتصميم المنتجات، والنقل، والتمويل) من قبل المؤسسات الصناعية داخل التجمع، حيث يقوم السوق المحلي بتصميم تلك الخدمات بشكل يخدم احتياجات تلك التجمعات الصناعية. وبذلك يمكن تبين أن مارشال يرى أن التكامل الرأسي ليس ضروريا، حيث ستتوفر أنشطة خدمات تكميلية تخدم كل مراحل الانتاج.

كذلك أكد مارشال أن مخاطر انحصار الطلب على المهارات في السوق المحلي وفق التركيبة الثابتة التي تتناسب بدورها مع تركيبة التجمعات الصناعية المحلية، يمكن التغلب عليها بإضفاء مزيد من التنويع للأنشطة الصناعية القائمة الأساسية أو التكميلية، ومن ثم سيسهم ذلك في توسيع الطلب على مهارات أكثر تنوعاً من المجتمعات المحلية.

وفي سعي مارشال للبحث في قضية نوعية العلاقات السائدة داخل التجمعات أو المناطق الصناعية، وما إذا كانت تقوم على الطبيعة التنافسية أم التعاونية، فقد رأى مارشال أن تلك التجمعات الصناعية (المارشالية) تتضمن مزيج غريب من المنافسة والتعاون. حيث تتخصص الشركات في مراحل معينة من العملية الإنتاجية – تخصص وظيفي – يقوم على التعاون، كما تقوم كل مؤسسة صناعية بالتعاون والتنسيق مع عدد من المؤسسات الأخرى ذات الصلة، لتتمثل ككائن حي تتكامل أعضائه/مكوناته، لتكون المنطقة ككل قادرة على المنافسة مع المناطق الاخرى، أي ان كل مجموعة متعاونة ستشكل كياناً يتنافس بدوره مع الكيانات الأخرى(Marshall,1879 ,1920).

ضمن ذات السياق وبقدر عال من التزامن لطروحات مارشال اقتربت الاسهامات أكثر من مفهوم العناقيد وسماتها - بمفهومنا المعاصر - من خلال النتائج التي توصلت اليها دراسات الجغرافية الاقتصادية التي اهتمت بتفسير التوطن أو التركز الصناعي في مواضع مكانية دون غيرها، لاسيما اسهامات Alfred Weber,1909 "نظرية توطن الصناعات" التي صدرت بالألمانية عام 1909 لتترجم الى الانجليزية لاحقاً في العام 1929. حيث أظهرت تلك النظرية أن التوطن الصناعي يرتبط باستهداف الوصول لأدنى كلفة انتاج صناعي ممكنة جراء هذا التوطن. وتحدده عوامل ثلاثة أساسية ممثلة في: تكاليف النقل، وتكاليف العمل، والوفورات (الناجمة عن التركز الصناعي ذاته). فوفقاً لتلك النظرية فإنه على مستوى النقل فإن النشاط الصناعي سيتوطن عند النقطة التي تجعل كلفة النقل في حدها الادنى، وهكذا الامر مع العناصر الأخرى للتكلفة مثل كلفة الأيدي العاملة، وكلفة الطاقة والمواد الخام. وقد دعمت تلك النظرية تحليلها بعدد من المعدلات لاحتساب عدد من المعاملات التي تحدد جدوى التوطن أو عدمه بالنسبة للصناعات والانشطة الاقتصادية. فمثلاً بالنسبة لعامل التوطن وفقا لمعيار القرب أو البعد عن المواد الخام فقد اقترحت النظرية معادلة تربط بين وزن المواد الخام منسوباً إلى وزن الناتج الصناعي، فاذا زاد الناتج عن الواحد الصحيح دل ذلك على ارتباط النشاط الصناعي أكثر بالمواد الخام ومن ثم بموقعها الجغرافي. وتم التدليل على ذلك بمقارنة مدخلات صناعة السكر بالمدخلات الممثلة بقصب السكر أو بالبنجر، حيث يكون وزن الخامات أكبر من وزن المخرجات الصناعية، ما يملي ويفسر نشأة تلك الصناعات بجوار أماكن التوريد. وإذا كان الناتج واحداً أو اقل تكون الصناعة أقل ارتباطاً بموادها ووزن الحمولة.(Weber,1909) .

$$GI = \frac{Rw}{Pw}$$

حيث:

Gl: التوطن وفقا للمعيار الجغرافي/المكاني

Rw: وزن المادة الخام أو مدخلات الانتاج الأساسية للصناعة

Pw: وزن المخرجات أو الناتج للصناعة

من جانب آخر مثلت إسهامات Ronald Coase في الثلاثينيات من القرن الماضي، ومن بعده كتابات وإسهامات Williamson خطوات هامة في الفهم الدقيق لدوافع بناء التجمعات أو التعاون بين الشركات من خلال بحثهما في أسباب وجود الشركات وطرق عملها ومن ثم إمكانية تجمعها. وذلك فيما يعرف بنظرية تكاليف الصفقة/المعاملة Transaction Cost Theory/Approach. فوفقا لهذه النظرية: فإن السوق والمؤسسة هما وجهان أو طريقان لتنسيق الإنتاج واتخاذ القرارات الخاصة بالشركات، أي أن المؤسسات يكون أمامها طريقان إما أن تعوض السوق بحيث تعتمد على نفسها في التسويق والتوريد وتوفير بعض أو كل مستلزمات الانتاج، أو تلجأ للسوق أي تلجأ إلى المؤسسات الأخرى. ويكون معيار المفاضلة بين هذين الطريقين هو "تكلفة المعاملات/الصفقات". وهو ما يفسر عمليا حركة المؤسسات للعمل الجماعي (بناء التجمعات أو العناقيد) R.H Coase,1937., Oliver (Williamson,1981).

ثم جاءت مساهمات بيرو، وهيرشمان فيما يطلق عليه نظرية أقطاب النمو (François Perroux)، ونظرية النمو غير المتوازن (Alfred O Hirschman). وهما نظيرتان تنمويتان تتمحوران حول سبل تحقيق التنمية في الدول النامية التي تواجه في الاساس قيودا عديدة لاسيما في مجال التمويل والتراكم الرأسمالي، ومن ثم فهي لا يمكنها أن تمول أو تحقق التنمية اعتمادا على تحقيق نمو متوازن يشمل كافة القطاعات والانشطة والصناعات والاقاليم في ذات الوقت، لذا يجب عليها استهداف تحقيق نمو غير متوازن، أي نمو تقوده أقطاب بعينها (Growth Pole Theory). من خلال التركيز على عدد محدد من الأنشطة وفي أماكن وأقاليم جغرافية معينة من الدولة، بحيث تنتشر تأثيرات النمو المتحقق في تلك

الأقطاب إلى باقي القطاعات والأنشطة والأقاليم، من خلال الروابط والعلاقات الأمامية والخلفية للأنشطة والصناعات (أقطاب النمو)، وهو الامر الذي سيحقق مكاسب تنموية واقتصادية تتمثل فيما يولده نمو الناتج في الصناعة والقطب من نمو الصناعات الامامية أو الخلفية المتصلة بها، أو المساهمة في تخفيض تكاليف انتاجها الحدية، بحيث يقود إطلاق وتوجيه الطاقات المحلية في أصغر حيز ممكن إلى توليد ضغوط طبيعية عبر الروابط تحفز نمو طاقات انتاجية أخرى (Hirschman,1958). وقد تم تحديد خصائص الصناعة القائدة Leading Industry بكونها الأسرع نمواً مقارنة بباقي الصناعات، مع تمتعها بسمات مميزة مثل تقدمها التقاني، أو قدرتها على توليد ونقل الاختراعات والابتكارات، أو قدرتها على تحقيق دفع مستمر في نمو الانشطة التي تتصل معها بروابط أمامية وخلفية (Perroux,1950,1955).

ورغم أن السياق العام لهذا الطرح هو تحقيق التنمية الاقتصادية في مستواها الكلي، إلا أن جوهر تلك التنمية يقوم على نمو نشاط صناعي بعينه قد يعتمد على صناعة أو على تجمع لعدد من الشركات داخل تلك الصناعة. وهو ما تبرزه الشروط التي حددتها نظرية أقطاب النمو ذاتها لمواصفات قطب النمو Growth Pole بكونه: ينطلق من نقطة محددة في مواقع حضرية، يحقق منافع من اقتصادات التكتل، يتفاعل مع المناطق المحيطة به لنشر الازدهار من القلب Core إلى المحيط.Periphery .

وقد حدد بيرو جوهر نظريته لأقطاب النمو بعيداً عن طروحات الجغرافيين أو الباحثين في مجالات تنمية الأراضي أو التنمية العمرانية، الذين يتشاركون معه هذا الطرح، ولكن من زاوية التنمية الاقليمية، وذلك فيما أسماه بيرو **الفضاء الاقتصادي Economic Space**، ذلك الفضاء الذي يمكن النظر اليه كحقل لقوى التجاذب والتمدد، أو كمجموع متجانس لمجموعة من الأعمال أو الانشطة. فوفقاً لبيرو تتشكل أعمدة النمو من خلال نشاط مؤسسة أو مؤسسات صناعية أساسية (القطب)، تقوم بدورها بخلق مجال من القوى التي تجذب اليها شركات وأقطاب أخرى، فتنشأ وتتزايد الروابط

بين الاقطاب من حيث تدفقات المدخلات والمخرجات فيما بينها، والتي تظهر كعلاقات بين القطاعات داخل الاقتصاد، كما تمثله تماماً مصفوفة المدخلات والمخرجات التي تمثل انعكاساً كاملاً وفعلياً لآثار النمو (انتقال القوى) عبر الصفوف والأعمدة (Gavrilă. Paven., I. Bele, I,2017).

يمكن بلورة الفكرة الرئيسية لنظرية أقطاب النمو عند بيرو في أن تحقق النمو حول قطب معين في صناعة أو نشاط رئيسي معين، سيدفع إلى تطور الصناعات والانشطة المرتبطة من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة. ومن ثم فإن التوسع في هذه الصناعة الرئيسية يعني التوسع بصورة أكبر (المضاعفات) في الإنتاج والعمالة والاستثمارات ذات الصلة، فضلا عن التكنولوجيات الجديدة، ليقوم القطب الاساسي عبر تلك القوة بتوليد أقطاب ثانوية من خلال نشأة أنشطة جديدة تسعى للاستفادة من اقتصاديات الحجم والقرب من قطب النمو الأساسي (D. F. Darwent,1969).

وبذلك تعمل هذه التنمية الإقليمية أو القائمة على الأقطاب على تصحيح اختلالات النمو-التفاوتات الإقليمية فيما يعرف باستراتيجية الانتشار Spread strategy، أو استراتيجية التركيز Concentration Strategy، أو استراتيجية الأقطاب poles strategy (EL-Ashmawy,Ragheb,2021) (Odum,2014) .وقد ارتبطت جاذبية نظرية قطب النمو كأداة للتخطيط للتنمية الاقليمية بعدة أسباب أهمها: -ملاءمتها الجيدة لتعزيز النمو وتحقيق التنمية لأنها تتوافق مع هيكل الموارد المحلية، وكذلك لانخفاض متطلباتها الاستثمارية ، حيث يتم تركيز الاستثمارات في نقاط/مجالات مركزية محددة ، بما لا يمثل ضغطاً على الإنفاق العام، إضافة إلى آثار الانتشار الايجابية الناتجة عن نقطة/مركز النمو.

وفقا لنظرية أقطاب النمو لبيرو، فإن النمو لا يحدث في جميع المناطق في نفس الوقت، ولكن يظهر في شكل نقاط أو أقطاب لهذا النمو، وذلك بكثافة مختلفة في عدد من الأماكن (المساحات الاقتصادية أو الجغرافية)، والتي غالبا ما تكون مستوطنات حضرية كبيرة تعمل فيها مراكز النمو بنشاط، نتيجة لتوفر الموارد والامكانات المحلية. مما يجعلها

نقاط جذب لأنواع الابتكار المختلفة، ثم يتمدد هذا النمو من المراكز الرئيسية الى نظيرتها الثانوية (من المدن الرئيسة الى نظيرتها الأقل تحضراً أو إلى القرى، وهكذا).

كما يمكن تبين واضح عند بيرو للروابط الأمامية والخلفية Forward and Backward Linkages، حيث يتم تبادل السلع والخدمات بين قطب النمو والمناطق النائية من خلال الروابط الأمامية والخلفية، حيث تتمثل الروابط الخلفية في قيام المناطق النائية بالإمداد بالمواد الخام عبر قنوات التجارة والسلع الزراعية والمواد الغذائية وما إلى ذلك. كما توفر العمالة من خلال قناة الهجرة. وهي العوامل الضرورية لتشغيل ونمو الانشطة في قطب النمو الرئيسي. وعلى مستوى الروابط الامامية فهي تتمثل فيما ينقله قطب النمو من التكنولوجيا والمعرفة الجديدة والابتكارات المؤسسية والتنظيمية للصناعات والأنشطة في المناطق النائية، وكذلك فيما ينقله قطب النمو من منتجات نهائية مثل الطعام والملابس والمنتجات الصحية وما إلى ذلك إلى المناطق النائية من خلال قناة التجارة، والتي تمول بدورها من خلال الاجور التي تلقتها العمالة المهاجرة من المناطق النائية الى منطقة العمل في قطب النمو (Jean-P. Rodrigue,2020)

وبذلك يمكن تبين ثلاثة مبادئ تقوم عليها نظرية قطب النمو، وهي: الصناعة الرائدة القادرة على تحفيز الكيانات الاقتصادية الأخرى - والاستقطاب والتجميع والمراكمة للمدخرات - ونتائج انتشار الآثار.

في ضوء ذلك يظهر واضحاً التقاطع الواضح بين مفهوم بناء التجمعات والعناقيد، ونظرية بيرو، حيث الاشتراك في التوطين المدروس لعناصر التنمية أو النمو في نقطة أو نقاط مختارة من مساحة أو مساحات جغرافية معينة (الشكل رقم 1) Kaustuv (Mukherjee.2022).

الشكل رقم (1): شكل توضيحي لنظرية أقطاب النمو – مرتكز للأسس الفكرية لبناء وتنمية العناقيد

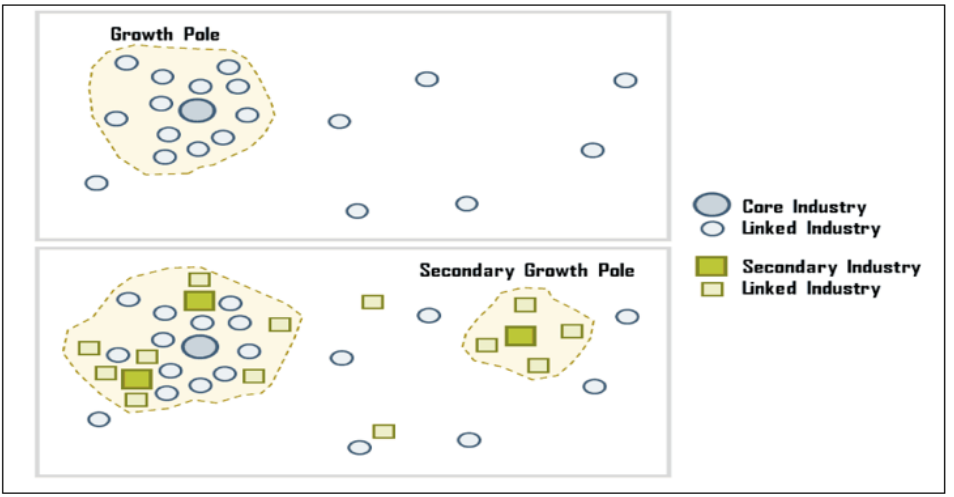

المصدر: Kaustuv Mukherjee,2022

يحسب لبيرو في الأخير تمكنه من الانتقال بالتحليل الخاص بمبررات التجمع أو التوطن مما أطلق عليه "الفضاء الجينومي العادي" Geonomic (banal) Space القائم على حسابات التكلفة والأسعار لتوطين الصناعات، حيث الاقتصار على اعتبارات المساحة وفق الاحداثيات الهندسية ضمن بعدين أو ثلاثة، واعتبارات الفضاء الجغرافي على مستوى الشركات/الوحدات الصناعية الذي يحدد الترتيب المكاني لتواجد الشركة وفق الوسائل المادية والقوى العاملة للشركة عندما تعمل فيما يتعلق بالمباني والآلات والمواد الخام والعمال، والشروط والمعايير التقنية التي ترتبط بعدد الأمتار المربعة اللازمة لتركيب وتشغيل الآلات ومعدات الشركة، والوظائف القائمة، وطبيعة المواد المراد تخزينها، والتخزين، وعمليات التشغيل، والمساحة المطلوبة لضروريات إتمام العمل والتحضير له. لينتقل بيرو بالتحليل إلى مستويات أوسع نطاقاً من خلال نظريته حول أقطاب النمو والعلاقات المتبادلة بينها.

استمرت تلك المساهمات التي ربطت تطوير تلك التجمعات كقاطرة لنمو تجمعات أخرى، لتتبناها المؤسسات الانمائية الدولية بكثافة خلال الفترة 1960-1980 حيث صيغت نماذج للتنمية من جانب البنك الدولي تتبنى هذا المنظور في توطين الصناعات والأنشطة، والتي صيغت أساساً بالاعتماد على الخبرات التاريخية للدول المتقدمة. وظهر مصطلح نموذج قطب النمو الإقليمي: The model of Territorial Growth pole as a system of development factors: الذي يقوم على فكرة التركز العالي والديناميكي للأنشطة في مواقع بعينها، لتنتشر تأثيرات هذا النمو بعد ذلك الى المناطق المحيطة، التي تعمل من خلال روابط المضاعف والمسرع Multiplier and Accelerator linkages على تخفيض التكلفة الناجم بدوره عن ارتفاع الإنتاجية فيما أطلق عليه انتقال نبضات النمو Growth impulses من خلال تلك الروابط.

وقد فسرت النظرية نشأة هذا التركز وتحقق النمو فيه بتوفر الصناعات المبتكرة والعوامل الخارجية Externalities منها وكذلك تأثير وجود نظام من العوامل التنموية المترابطة التي تشكل الأنواع المختلفة لرأس المال: المالي (توافر الأموال الناتجة عن المصادر المحلية أو الأجنبية) والمادي (الاستثمارات العامة والخاصة، بما في ذلك الأجنبية وآثارها في شكل البنية التحتية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية وتراكم الأصول في الشركات)، والطبيعي (مثل الموارد الطبيعية، والموارد البشرية، والموقع الجغرافي الملائم، والبيئة الجيدة.)، والاقتصادي والاجتماعي (وجود كل من الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة الحجم، وجودة التنظيم والإدارة وترتيبات سوق العمل، ووجود الهياكل الأساسية الاقتصادية التي تعزز تركيز الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى الشبكات الاجتماعية التي تفضي إلى تبادل المعرفة وتنامي دور المنظمات والجمعيات غير الرسمية)، والإداري (الحكم الرشيد على المستوى المحلي وسلامة السياسات العامة).

ثانياً: العناقيد مدخل لتدعيم تنافسية الدول - نموذج بورتر وتحديثاته

جاءت أهم محطات تطور التعامل مع موضوع العناقيد عام 1990، من خلال إسهامات Michael Porter رئيس ومؤسس معهد التنافسية في جامعة هارفارد، وذلك في كتابه حول المزايا التنافسية للأمم Competitive Advantages of Nations أو نظرية الميزة التنافسية الوطنية Theory of National Competitive Advantage ، (Porter,1990)،فبعد العديد من الدراسات والأبحاث التي أجراها عن كيفية تطوير تنافسية الدول وجد أن أفضل أسلوب لتحقيق هذا الهدف هو التركيز على سياسات الاقتصاد الجزئي وإيجاد مناخ استثماري جاذب للشركات الصغيرة والمتوسطة، ووجد أن أفضل بيئة لهذه الشركات هي بيئة التجمعات/العناقيد الصناعية. كذلك يوضح تحليل إسهامات بورتر تمكنه من الاستفادة والبناء على التراكمات الفكرية والتطبيقية السابقة حول العناقيد الصناعية، فيما يعرف بنموذج الماسة Diamond Model لتطوير العناقيد، حيث مثل هذا النموذج وتحديثاته منذ إطلاقه عام 1990 إلى وقتنا الراهن أساس التعامل مع موضوع "العناقيد الصناعية". ورغم أنه ينطلق من المنشأة/الشركة المنفردة، الا أنه يستهدف تطوير القدرات الجماعية للمنشآت المشاركة ومن ثم رقع قدرتها على المنافسة.

ينطلق النموذج من التساؤل المركزي المتمثل في "لماذا تنجح بعض الشركات/الصناعات وتتجاوز الحدود الوطنية وأخرى لا تنجح أو حتى تقترب من ذلك؟". يؤكد النموذج أن قدرة أي شركة على المنافسة في الساحة الدولية تعتمد أساساً على مجموعة مترابطة من العوامل والمزايا الموجودة في الموقع الذي تنشط فيه، وهي المزايا التي تمكن الشركات المحلية من الابتكار والتحديث المستمران اللذان يعتبران حاسمان للتوسع ولاختراق الأسواق الدولية (Porter,1990,2000,. Luis A, et al,2015).

يبلور نموذج الماسة أهم المتغيرات أو المقومات التي تحدد القدرة التنافسية المباشرة لصناعة أو لمؤسسة ما، وصولا للمستوى الكلي للدولة في النهاية، والتي تتمثل في:

ظروف عناصر الإنتاج، وظروف الطلب، واستراتيجية المؤسسة وهيكل وطبيعة المنافسة المحلية، والقطاعات الداعمة والقطاعات ذات الصلة، إضافة الى الدور الحكومي، والفرص والتغيرات الاستثنائية التي قد تمثل فرصة أو قيداً أمام المؤسسات (الشكل رقم 2).

الشكل رقم (2): نموذج/ماسة بورتر لتطوير العناقيد Porter's Diamond Model

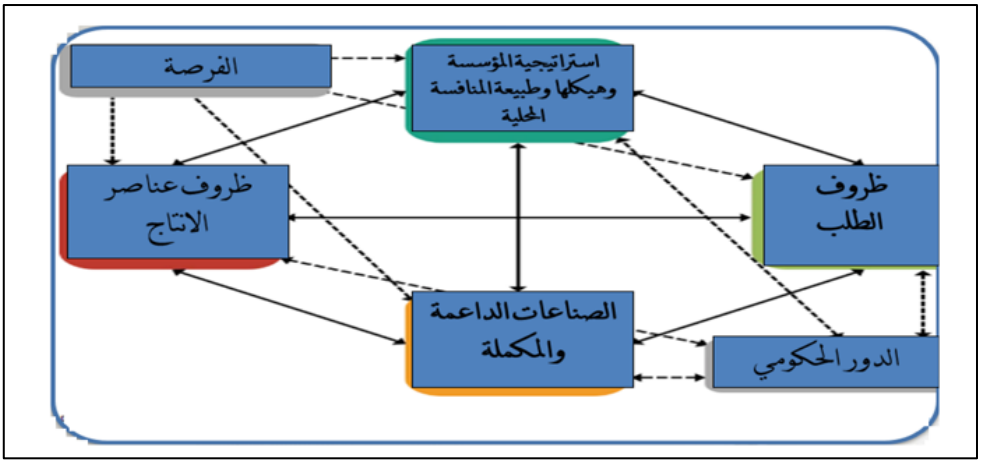

المصدر: إعداد الباحث نقلاً عن Michael Porter,1990

وفيما يلي توضيح وتفسير موجز لعناصر تلك الماسة.

1-ظروف عناصر الإنتاج: حيث التركيز على الموارد بكافة أنوعها البشرية، والمادية، والمالية، والمعرفية، والبني والمرافق الأساسية، بما في ذلك مدى توفر الموارد البشرية المؤهلة وغير المؤهلة، وسهولة الوصول إلى مؤسسات البحث والجامعات والتعاون معها، ووجود بنية تحتية جيدة، وتوفر بنية علمية وتكنولوجية مشجعة، وإتاحة مصادر التمويل

2- ظروف الطلب (شروط الطلب المحلي): وهو ما يتضمن مدى اتساع أو ضيق حجم السوق والقوة الشرائية والذي يؤثر في التوجه المحلي أو الخارجي للمؤسسات، وكذلك نوعية الطلب بما في ذلك وجود توجهات للتحول صوب منتجات ذات قيمة اجتماعية مثل المنتجات الخضراء/الصديقة للبيئة. إضافة لعنصر حجم ونوعية المعايير

التنظيمية القائمة الموجه لأنشطة المؤسسات مثل الضوابط الخاصة بمراقبة انبعاثات الغازات بالنسبة لصناعة السيارات.

3-استراتيجية المؤسسة وهيكل وطبيعة المنافسة المحلية: يتعلق هذا العامل بمدى تبني المؤسسة وهياكلها وخططها لأساليب عمل تقوم على المنافسة القوية في السوق المحلي، يدعم ذلك مدى وجود بيئة عامة تتضمن وجود قواعد تنافس منصفة وواضحة، وكذلك وجود تشريعات لحماية الملكية الفكرية، إضافة إلى مستويات سيادة القانون. فبدون وجود مثل تلك العوامل لا يمكن للشركات أن تتنافس بشكل فعال، حيث يتأثر التطور الذي تحققه الشركات في موقع معين بشدة بجودة بيئة الأعمال المحلية وبمدى تدعيم قواعد وأسس المنافسة. فعلي سبيل المثال لا يمكن للشركات استخدام تقنيات لوجستية متقدمة بدون بنية تحتية للنقل عالية الجودة. ولا يمكن للشركات أن تتنافس بشكل فعال على الخدمات المتطورة بدون موظفين متعلمين جيدًا. كما أن الشركات لا تستطيع العمل بكفاءة في ظل الروتين التنظيمي المرهق أو في ظل نظام قضاء يفشل في حل النزاعات بسرعة وعدالة.

وفقاً لبورتر تعتمد المنافسة الحديثة بشكل أساسي على الإنتاجية، وليس على الوصول إلى المدخلات أو حجم المشاريع الفردية. وتعتمد الإنتاجية على الكيفية التي تتنافس بها الشركات، وليس على المجالات التي تتنافس فيها. وبذلك فإنه وفقاً لبورتر تؤثر التجمعات أو العناقيد على المنافسة بثلاث طرق أساسية والممثلة في قدرتها على : زيادة إنتاجية الشركات المشاركة، ودفع وتحسين وتيرة الابتكار الذي سيعود ليدعم نمو الإنتاجية في المستقبل، وتحفيز تكوين أعمال تجارية جديدة تعمل على توسيع وتقوية العنقود/التجمع ذاته.

4- قطاعات ذات صلة وقطاعات داعمة: يشمل ذلك كل الأنشطة الداعمة والأنشطة ذات الارتباط الأفقي أو العمودي على مستوى التوريد والشراء والتوزيع. يتضمن ذلك: الأبعاد المتعلقة بمدى توفر الموردين المحليين لمدخلات الانتاج، وسهولة الوصول إلى الشركات

ذات الصلة بالصناعة، وأنظمة النقل، والبنوك، والمؤسسات التمويلية والمصرفية بما في ذلك الأسواق المالية المتطورة.

5- الدور الحكومي: قام النموذج بوضع الدور الحكومي ضمن عناصره المؤثرة في التنافسية، كونه يمتلك القدرة على التأثير في كافة العناصر السابقة لتنافسية المؤسسات أو الشركات، من خلال عدد واسع من القنوات الممثلة في السياسات والإجراءات الحكومية المتنوعة.

6- الفرصة أو الحظ: يتضمن هذا العامل كما هو حال الدور الحكومي القدرة على التأثير في العوامل الأربعة الأساسية للنموذج، حيث يتضمن هذا العامل كافة الامور الخارجة عن سيطرة الشركات، ولكنها تؤثر في خططها ونشاطها، والتي قد تزيد من تنافسيتها أو تخفضها مثل اندلاع الحروب، أو الصراعات أو حدوث تغيرات وطفرات علمية وتقانية، أو حدوث أزمات صحية وطنية أو عالمية/كوفيد-19، أو أزمات دولية مالية، أو سياسية أو جيوسياسية (الأزمة المالية العالمية 2008، والأزمة الأوكرانية/الروسية 2022 وغيرهم).

ثالثاً: هل من توافق حول تعريف العناقيد والمؤسسات المشاركة فيها؟

استناداً لكل ما سبق يمكن تبين أن ثمة توافق حول تعريف العناقيد على أنها نظام يربط على العموم بين كيانات خاصة وعامة، وهي بذلك تتألف من مجموعات من: الشركات، والموردين، ومقدمي الخدمات المختلفة من نقل وشحن وتسويق وتمويل وغيرها. وهي كذلك مبنية على الروابط الخلفية (Backward Linkages) والأمامية (Forward Linkages) ضمن نشاط اقتصادي معين. هذا وتدل التطبيقات على اشتراك عدد كبير من المؤسسات في بناء العناقيد الصناعية تضم المؤسسات الإنتاجية والخدمية المشاركة، وكذلك المؤسسات الداعمة، مثل: جمعيات واتحادات الأعمال، والغرف المختصة، مقدمو خدمات تطوير الأعمال: الاستشارات وإعداد الدراسات الفنية، ومقدمو الخدمات المالية بما في ذلك البنوك وشركات التأمين والأسواق المالية، إضافة إلى السلطات العامة مثل حكومات المحليات

أو المقاطعات إضافة إلى الوكالات والهيئات العامة.، ومراكز البحث والتطوير، ووكالات التدريب مثل المدارس المهنية والجامعات، إلخ(Maxwell Stamp,2012) .

ويمكن النظر إلى العناقيد عملياً باعتبارها تجمعات جغرافية (محلية – إقليمية – عالمية) لعدد من الشركات والمؤسسات المرتبطة، بحيث تدخل في علاقة تكامل وتشابك فيما بينها بشكل رأسي وأفقي في جميع مراحل العملية الانتاجية مكونة بذلك سلسلة كاملة للقيمة المضافة للمنتج، وبالتالي تتكون من المصنعين والموردين للمدخلات والمعدات المستخدمة في الانتاج أو الموردين لبعض خدمات البنية التحتية للصناعة بالإضافة الي قنوات التسويق ومنتجي المنتجات المكملة والشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتكنولوجيا متقاربة. كما يتسع المفهوم ليضم هيئات التمويل الحكومية وغير الحكومية مثل الجامعات ومؤسسات التدريب المهني والدعم الفني، وغالباً ما يضم العنقود جميع مراحل العملية الانتاجية. وتزخر الساحات العلمية والتطبيقية بعدد واسع من التعريفات للعناقيد كما يوضح ذلك الإطار (2).

الإطار رقم (2) تعريفات متنوعة للعناقيد الصناعية

أظهرت المراجعات تمتع العناقيد كممارسة بالعديد من التعريفات والتي يعكس كل منها جانب أو أكثر يتعلق بتركيبة العناقيد أو بنوعية العلاقات أو المحددات الخاصة بها، وفيما يلي استعراض لبعض تلك التعريفات:

- الفريد مارشال: "مجموعة من المؤسسات التي تنتمي إلى نفس الصناعة داخل الحدود الجغرافية الإقليمية. ينصب التركيز فيها على الفوائد المباشرة للاشتراك في الموقع".

الإطار رقم (2) تعريفات متنوعة للعناقيد الصناعية

- التجربة الإيطالية الحديثة في تطوير العناقيد: "مجموعة من المؤسسات التي تتسم بعلاقات اجتماعية خاصة (رأس مال اجتماعي) وتفاعلات فيما بينها، وتمتزج العلاقات فيها بين التعاون والمنافسة".
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO: "تجمعات جغرافية (محلية أو إقليمية أو عالمية) لمجموعة مترابطة من المؤسسات في مجال معين، تكون منظومة من الأنشطة تتضافر معا لدعم تنافسيتها".
- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: "تجمع جغرافي محلى أو إقليمي أو عالمي على شكل حلقة لعدد من الشركات في مجال معين والمرتبطة والمتصلة ببعضها البعض من المنتجين والموردين ومراكز الأبحاث بما يمثل منظومة من الأنشطة لتشجيع ودعم تنافسية العنقود".
- عديد من الدراسات التطبيقية: "تجمع لمجموعة من المنشآت يجمعهم عامل أو مجموعة من العوامل المشتركة كاستخدام نفس التكنولوجيا أو استخدام نفس القنوات التسويقية أو استخدام نفس المهارات العمالية، كما يضم مجموعة من المشروعات المرتبطة بها أفقياً أو رأسيا أو تلك التي تقدم لها الدعم لتعزيز تنافسيتها كالجامعات والمراكز البحثية بالإضافة إلى المؤسسات التمويلية، والهيئات الحكومية، والنقابات المهنية".
- مايكل بورتر:

- "نظام يربط على العموم بين كيانات خاصة وعامة لرفع التنافسية الكلية، وهو يتألف من مجموعات من: الشركات، والموردين، ومقدمي الخدمات المختلفة من نقل وشحن وتسويق وتمويل وغيرها. وهي كذلك مبنية على الروابط

الإطار رقم (2) تعريفات متنوعة للعناقيد الصناعية

الخلفية (Backward Linkages) والأمامية (Forward Linkages) ضمن نشاط اقتصادي معين.

- "تجمعات جغرافية لشركات ومؤسسات مترابطة في مجال معين، تتضمن مجموعة من الصناعات/ الشركات/ المشروعات والجهات الفاعلة المرتبطة ذات الأهمية للمنافسة والتعاون على حد سواء صعودًا وهبوطًا في سلسلة القيمة على سبيل المثال الموردين والعملاء".
- تجمع من شركات تتقاسم أو تشترك في واحد او أكثر من السمات والخصائص مثل: استخدام نفس موردي المواد الخام والمدخلات المختلفة، التعامل مع ذات الأسواق والعملاء، الاعتماد والاستخدام لنفس الأراضي والبنية التحتية، استخدام نفس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات اللوجستية، تُواجه في الأغلب نفس العقبات والتحديات.

- تجمع لوحدات متخصصة في مجالات متقابلة أو متكاملة، ينجم عنها تركز للخبرات الفنية سواء البشرية أو التكنولوجية في هذه المجالات، ويساعد هذا التجمع على حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة علي مزايا الحجم الكبير من خلال تخصص كل وحدة في مرحلة أو جزء من المنتج بالإضافة إلي مزايا الأسعار التفضيلية لشراء كميات من المواد الخام، كما يساعد هذا التجمع علي تطوير الانشطة المعاونة من الخدمات القانونية والمالية وغيرها من الخدمات المتخصصة (تقرير التنمية العربية،2019)

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى: تقرير التنمية العربية 2019.، Alexandre et, al, 2016.، Maxwell Porter,2000، Stamp,2012

في ضوء ذلك يمكن تبين وجود مستويات عالية من التوافق أو التقاطع حول ماهية المؤسسات المشاركة في العناقيد الصناعية، حيث أظهرت المراجعات اتفاقا واضحا على مستوى أصل أو جوهر المفهوم، وإنما يكمن التباين في مستويات التفصيل، ففي الوقت الذي تختزل فيه المؤسسات داخل العنقود الى طبيعة ملكيتها ما بين مؤسسات وأطر عامة ومؤسسات وأطر خاصة Porter,1990، يصنفها البعض لتتضمن أطر ثلاثة فيما يعرف بـ: الحلزون الثلاثي للعنقود - The Triple Helix concept of clustering، حيث يتم إفراد المكون الخاص بمؤسسات البحث والتطوير والتدريب كمكون مستقل لإظهار أهميته ودوره في تحسين مستويات الكفاءة والفعالية للعنقود (الشكل رقم 3).

الشكل رقم (3): المؤسسات المشاركة في العناقيد – الحلزون الثلاثي

المصدر: Maxwell Stamp,2012

وفي دراسة أخرى تم توسيع تلك القائمة للمؤسسات المشاركة وفقاً لمعيار القلب والمحيط وتدرج الأدوار، لتتضمن الشركات الأساسية المكونة للعنقود، ثم المؤسسات والشركات الداعمة، ثم المؤسسات المعنية بتوفير الخدمات بمختلف أنواعها (البنية

الأساسية المرنة)، ثم البنية الأساسية المادية او الصلبة كخدمات الكهرباء والمياه وغيرهم (الشكل رقم 4).

الشكل رقم (4): المؤسسات المشاركة في العناقيد وفقاً لمعيار القلب والمحيط

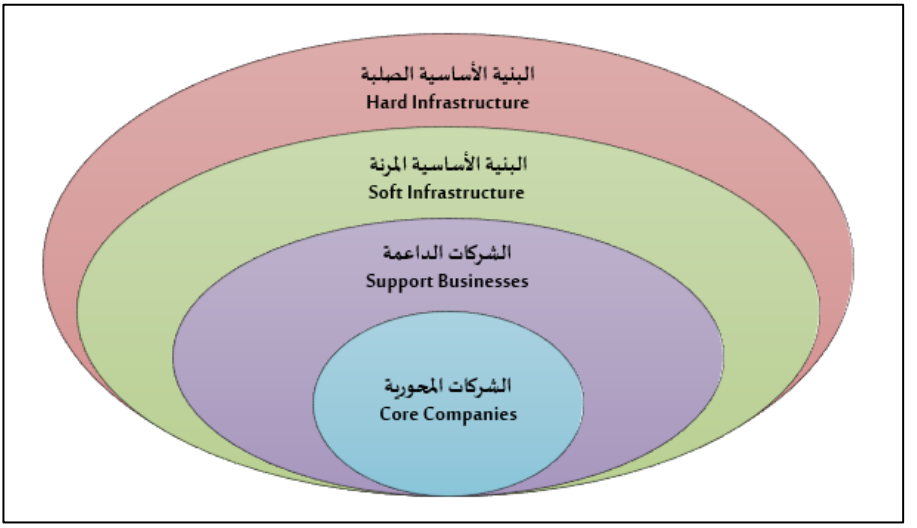

المصدر:Maxwell Stamp,2012

كذلك يمكن توسيع قائمة المؤسسات والاطر المشاركة لتوضح بشكل تفصيلي كل المؤسسات التي تتعاون وتشترك في انتاج سلع أو خدمات العنقود (الشكل رقم 5).

الشكل رقم (5): المؤسسات المشاركة في العنقود: من الإجمال إلى التفصيل

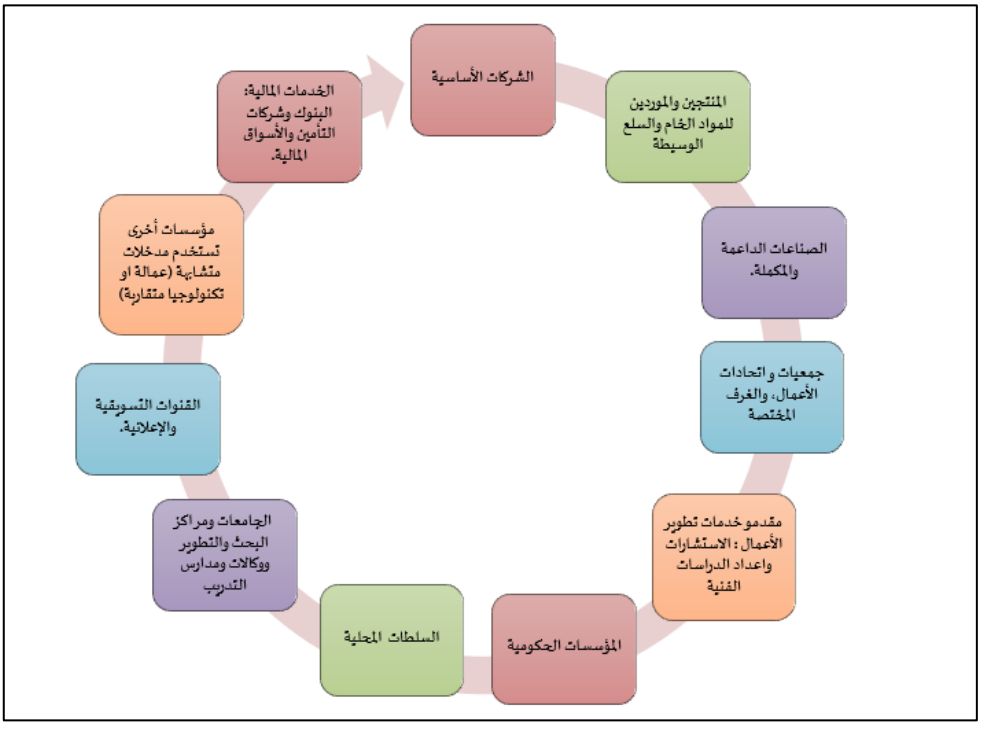

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى مصادر متنوعة سابقة.

رابعاً: المنطق الاقتصادي لعمل العناقيد وقنوات تأثيرها لتطوير التنافسية الوطنية

يكمن المنطق الاقتصادي لعمل العناقيد في تحويل التنافس (التقليدي) بين المؤسسات التي تنتج وتقدم نفس السلع أو الخدمات إلى تعاون وتنسيق فيما بينها، ليكون مجموع المنافع الكلي للمؤسسات المشاركة في العنقود أكبر من المجموع الحسابي لمنفعة كل مؤسسة من المؤسسات المشاركة على حدة. يضاف إلى ذلك تمكين مؤسسات الاعمال المشاركة من التغلب على إخفاقات السوق العديدة Market Failure، والتي ترتبط بعدم

كفاءة الأسواق في تخصيص السلع والخدمات والائتمان والعمل والمعرفة بسبب تباين المعلومات والأسواق غير الشفافة وسياسات الدعم والاحتكار، وغير ذلك، وهي الاخفاقات التي تحد من قدرة المؤسسات منفردة على اتخاذ قرارات حيوية مثل: الاستثمار طويل المدى، أو تنويع منتجاتها، أو الانخراط في نشاطات جديدة تستدعي بدورها استكشاف هياكل واتجاهات الأسعار، والأرباح، والأسواق.

كذلك تبرز العناقيد كطريقة حديثة تسهم في تحديد الاختناقات ومن ثم تمكين الدولة ومؤسساتها المعنية من صياغة السياسات الفعالة دقيقة الاستهداف، وتعزيز الكفاءة الجماعية Collective efficiency، وتحسين التنافسية والنمو على مستوى المنتج والنشاط والاقتصاد، هذا اضافة الى التمكن من فهم الاقتصاد وتشابكاته حيث ينظر للعنقود الصناعي باعتباره نموذج تنموي " "Cluster-Based Developmentقادر أن يؤسس بحد ذاته لمنوال جديد للتنمية (ISC,2023a) .

استنادا لما سبق يمكن تبين عديد من القنوات التي تنساب عبرها تأثيرات تنمية وتطوير العناقيد إلى تدعيم التنافسية الكلية للصناعات وصولا لتحسين التنافسية الكلية للاقتصادات الوطنية، وهي القنوات التي تتمثل في: زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل، وتحقيق وفورات خارجية كتلك المتعلقة بظهور وكلاء تسويق أو موردين متخصصين، و تقليل كلفة الانتاج وفرص الاستفادة من وفورات الحجم Economics of scale، وزيادة فرص تركز الخبرات الفنية والتكنولوجية والبشرية، وزيادة فرص التصدير والإحلال محل المستوردات، وجذب الاستثمارات الأجنبية وكذلك حفز الاستثمارات المحلية التي ستسعى للاستفادة من الوفورات الناجمة عن العناقيد القائمة، ورفع القدرات الإنتاجية والتنافسية لأطراف العنقود كافة، وزيادة القدرة على استكشاف فرص إستثمارية جديدة تعمل بدورها على تقوية بنية العناقيد ذاتها، كما يبلور ذلك الشكل رقم (6).

الشكل رقم (6) قنوات انسياب تأثيرات العناقيد الصناعية على تنافسية الاقتصادات الوطنية

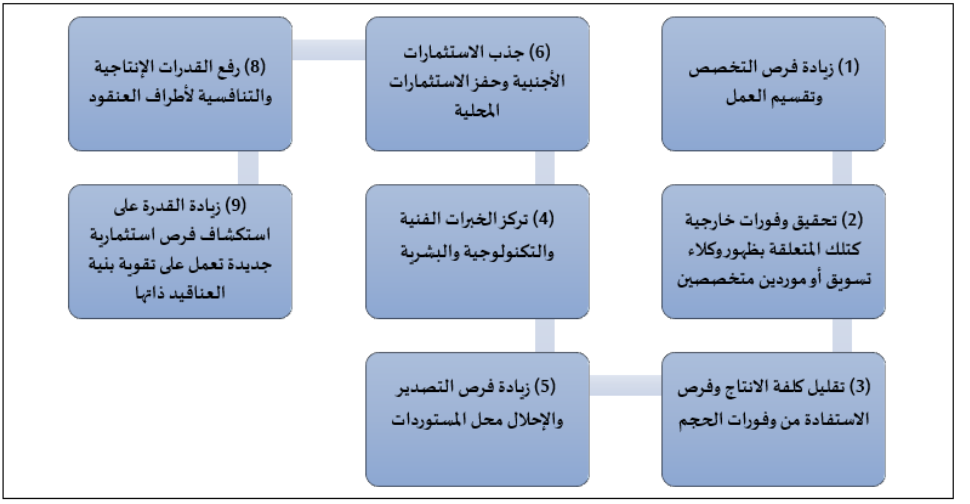

المصدر: إعداد الباحث.

خامساً: الحجم الأمثل للعنقود الصناعي - تباينات مبررة

انطلاقاً من وجود مكاسب واسعة لبناء وتنمية العناقيد أو التجمعات الصناعية، وكذلك من الحرص على استخدام عوامل الانتاج المتاحة داخل الاقتصادات بأعلى مستويات الكفاءة والانتاجية، يكون من البديهي التساؤل حول العدد المناسب من المؤسسات المشاركة التي تحقق الفعالية المطلوبة للعنقود. تدل المراجعة على وجود تباين واضح في تقديرات ذلك على مستوى الباحثين والمؤسسات الدولية ذات الصلة، حيث يأتي هذا التباين مدعوما بداية بعدم وجود تعريف موحد متعارف عليه دولياً حول العناقيد ذاتها، ومن ثم حول الحجم الأمثل للمؤسسات/الشركات المشاركة فيها. فوفقاً لمتطلب التركز الجغرافي يدلنا الواقع أن هذا المعيار ذاته يتفاوت (بعداً وقرباً)، وذلك حسب مدى توفر خدمات النقل **والخدمات اللوجستية ذات الصلة وبخاصة في ضوء** التطور اللافت في حجم ونوعية تلك الخدمات. كذلك يدلنا الواقع على تفاوت العدد المناسب للشركات

داخل العنقود وفقا لطبيعة النشاط ما بين سلعي أو خدمي، وما بين زراعي أو صناعي، وما بين المدن والريف، إلى غير ذلك من اعتبارات موضوعية تبرر التفاوت في معيار الحجم بين مختلف تلك العناقيد(ISC,2023a) .

ومع ذلك تجدر الاشارة الى ما أظهره عدد من الدراسات التطبيقية الدولية الهامة التي سعت لتقدير الحجم المناسب للشركات أو المؤسسات المكونة للعنقود، وأهمها دراسة منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO التي قدرت أن العنقود الصناعي يجب أن يحتوي على 100 شركة على الأقل على أن يتوقف هذا العدد عند الوصول إلى الحجم الحدي لمستوى الفعالية المطلوبة أو ما يطلق عليه الحجم المحقق للديناميكية الداخلية التي تمكنه من مقاومة أي صدمات خارجية، أخذاً في الاعتبار حقيقة أنه كلما كبر حجم التجمع الصناعي كلما كان أكثر جذباً للعمالة المتخصصة والموردين وللمؤسسات والجهات الراغبة في الاستفادة من مزايا الانضمام اليه.

كذلك تجدر الاشارة إلى نتائج دراسة هامة قام بها معهد الاستراتيجية والتنافسية في جامعة هارفارد لعيّنة من 382 تجمعا/عنقوداً صناعياً، والتي وجدت أن متوسط عدد الشركات في العنقود الواحد قد بلغ نحو 150 شركة. كما توصلت إلى عدد من النتائج أهمها أن 42% من التجمعات يقل فيها عدد الشركات عن 100 شركة، 14% من التجمعات يتراوح فيها عدد الشركات بين 100-200 شركة، 9% من التجمعات يصل فيها عدد الشركات إلى 300 شركة، 25% من التجمعات يتجاوز عدد شركاتها 600 شركة. كما وجدت الدراسة أن أكبر التجمعات التي تم رصدها عالمياً تمثل في عنقود صناعة الملابس الجاهزة في إيطاليا والهند، الذي تضمن نحو تسعة آلاف شركة في كل منهما.

سادساً: مراحل تكون وتطور العناقيد الصناعية - خبرات من الميدان

تشير نتائج التجارب والخبرات الدولية إلى مرور العناقيد بمراحل عدة تتسم كل منها بسمات وخصائص محددة وهي مراحل تتقاطع بوضوح مع المفهوم التقليدي للنشأة والتطور بدءاً من مرحلة النشأة أو الميلاد، مرورا بالنمو والنضج، وصولا لما قد يطلق عليه

الشيخوخة. ويساعد فهم تلك المراحل الدول الراغبة في التدخل لتنمية وتطوير العناقيد في تأسيس هذا التدخل (بما يتضمنه من سياسات وبرامج) بالاستناد إلى المرحلة التي يمر بها العنقود ومعطياتها وسماتها، ومن ثم التحديد الدقيق للمطلوب إنجازه حتى يتم الانتقال إلى المرحلة أو المراحل التالية، بما يضمن للدولة دقة الاستهداف ومن ثم انخفاض كلفة التدخل (أمين،2010). وفيما يلي استعراض لتلك المراحل وخصائصها الأساسية.

- **مرحلة البداية**

تتسم هذه المرحلة بوجود عدد من المؤسسات (المنفصلة) لكل منها استقلاليتها، كما أن لكل منها سلوكها المنفرد الذي يتواءم وأولوياتها وخصوصيتها.

- **مرحلة التكوين**

تبدأ مؤسسة أو مؤسستان في الارتباط (تكوين الهيكل الأساسي للعنقود)، مدفوعة بسبب أو أكثر مثل الاحتياج لذات الخامات، أو لنفس نوعية العمالة، أو لمواجهة أزمات واحدة مثل صعوبات في التسويق، أو قصور الائتمان، إلى غير ذلك. ومن ثم يتولد اعتماد متبادل بين تلك المؤسسات من جانب، والموردين المحليين والمؤسسات الاخرى من جانب آخر، ثم يزداد الاعتماد تدريجيا حتى يصبح قويا، وتترسخ العلاقات الأفقية بين المؤسسات (الصغيرة والمتوسطة) وبعضها البعض، وفيما بينها والمؤسسات الكبيرة بعلاقات رأسية.

- **مرحلة الانطلاق**

في هذه المرحلة يزداد النمو وتقوى درجة الترابط بين المؤسسات والموردين والأسواق كما تقوى درجة الترابط مع المعاهد البحثية والعلمية، وتظهر اقتصاديات الكفاءة ويدخل العنقود في سلسلة من الترابطات الجديدة والمتتالية حتى يصل الى مرحلة النضج.

- **المرحلة الحرجة أو مرحلة التشبع**

في هذه المرحلة يتجه العنقود الصناعي إلى الاستقرار وتنتهي مرحلة الدخول في ترابطات جديدة مع المؤسسات أو الموردين أو الأسواق. ويكتفي بما تم الوصول اليه. عند ذلك يصبح التطوير والتغيير والابتكار في المنتجات والعمليات الانتاجية حتمياً (الشكل رقم 7) (Menzel, M. P. and Fornahl, D,2009)

الشكل رقم (7) مراحل تكون وتطور العناقيد الصناعية

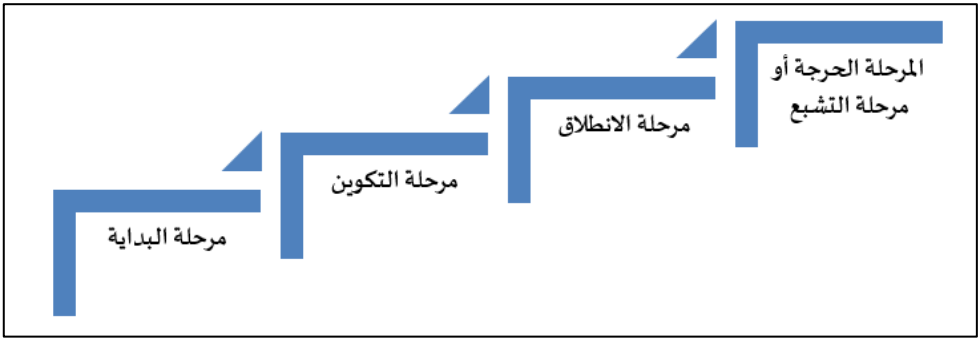

المصدر: إعداد الباحث استنادا لمصادر متنوعة.

سابعاً: أنواع العناقيد الصناعية

تختلف أنواع العناقيد الصناعية بحسب المعيار الذي ينظر من خلاله إليها. فقد يتم التصنيف حسب: النشأة، أو طبيعة النشاط/المنتج، أو درجة التخصص، أو نوعية الترابط، أو حسب الهيكل، أو الحجم، أو الاتجاه التسويقي، إلى غير ذلك.

- **العناقيد وفقاً لنشأتها**

تُصنف العناقيد وفقا لهذا المعيار كعناقيد طبيعية ومستحدثة، حيث يمكن أن يتكون العنقود بشكل طبيعي نتيجة لوجود تاريخ قديم للمنطقة في هذه الصناعة نتيجة لتوافر الموارد الطبيعية أو المواد الخام أو لوجود المهارات اللازمة لدى السكان أو لارتفاع

الطلب المحلي. ولتنمية هذا النوع من التجمعات تطبق سياسات تهدف لتفعيله عبر إزالة العوائق التي تحد من نموه، للوصول لطاقته القصوى. ويظهر الواقع العالمي أن معظم دول العالم تركز على هذا النوع من التجمعات، حيث يتميز بمعقولية تكلفته كما أن نتائجه عادة ما تكون سريعة وعلى مستوى كبير من الموثوقية. كذلك يمكن ان يكون العنقود مصطنعاً (مستحثاً)، ويتم الاستناد في هذا النوع على نتائج دراسات وبحوث أو استشارات تشير لإمكانية إيجاده. إلا أن تنميه وتطوير هذا النوع تستغرق وقتاً أطول وتكلفة أكبر مقارنة بالنوع السابق، وهو ما يرفع من درجة المخاطرة في اختياره.

- **العناقيد وفقاً لطبيعة النشاط/المنتج**

يقوم هذا التصنيف بالتمييز بين العناقيد أو التجمعات وفقا لطبيعة النشاط. فقد يصنف العنقود أو التجمع على أنه تجمع لتصنيع السيارات (ديترويت وجنوب ألمانيا) أو تجمع لصناعة الأزياء (جنوب إيطاليا)، أو تجمع لصناعة السيراميك (جنوب إيطاليا)، أو تجمع للخدمات المالية (لندن ونيويورك) أو تجمع للخدمات السياحية أو الإعلامية (هوليوود)، أو تجمع لصناعة الاتصالات (فنلندا) أو تجمع للحاسبات والبرامج الحديثة (وادي السيليكون في الولايات المتحدة، وبنجالور في الهند).

- **العناقيد وفقاً لتخصصها**

قد يصنف العنقود/التجمع حسب تخصصه، مثل تخصصه في مستوى معين من سلسلة القيمة المضافة للصناعة، أو حسب تخصصه في سوق جغرافي معين، أو حسب تخصصه/تركيزه على شريحة معينة من الأسواق والعملاء. وهناك عديد من الأمثلة على هذا التصنيف، كما في حالة " عنقود صناعة الأحذية" في كل من شمال ايطاليا والصين، حيث يتم التركيز (التخصص) لهذا العنقود في شمال إيطاليا على التصاميم والأسماء التجارية ومن ثم يتمتع بمستوى عال من الأجور ويستهدف المستهلكين مرتفعي الدخل، أما في الصين فإن ذات العنقود قائم، ولكن التركيز (التخصص) يتم فيه على كثافة الإنتاج

في الأحذية منخفضة التكلفة، ومن ثم انخفاض الاجور واستهداف الأسواق والمستهلكين الأقل دخلاً مقارنة بالعنقود الايطالي.

- **العناقيد وفقاً لنوعية الترابط**

حيث يمكن تصنيف العناقيد بالاستناد الى الهيكل الأساسي للروابط السائدة داخل العنقود (الرأسية والأفقية)، ففي العناقيد ذات الترابط الرأسي يتكون التجمع من شركة أو أكثر من الشركات الكبيرة، ويمدها عدد كبير من الشركات الأصغر بمدخلات الإنتاج - علاقة بين مشترين وبائعين (نموذج عنقود صناعة السيارات). في حين تتسم العناقيد ذات الترابط الأفقي بتكون التجمع من عدد كبير من الشركات المتوسطة والصغيرة التي تنتج منتجات نهائية وتسوقها، وهي قد تشترك (تتشابه) في التقنية أو نوعية المهارات/العمالة/ أو الأسواق، أو طبيعة الموارد الطبيعية المستخدمة (وادي السيليكون وغيره).

- **التصنيف الحديث للعناقيد- معهد الاستراتيجية والتنافسية الدولي ISC**

يركز هذا التصنيف على المجال الذي تنطلق فيه منتجات العنقود، حيث يتم التصنيف للعناقيد ما بين عناقيد محليةLocal Clusters ، وأخرى متداولة Clusters Traded.

- **العناقيد المحلية**

هي تجمعات تنشأ في المناطق المحلية وتوجه منتجاتها/خدماتها في المقام الأول للسوق المحلي، وهي بذلك لا تتعرض للمنافسة بصورة مباشرة من منتجات المناطق/الأقاليم الأخرى، مثل أنشطة: خدمات الصحة (مخازن الأدوية، والعيادات)، خدمات التعليم (المدارس والنقل المدرسي)، وشبكات الراديو المحلية، وخدمات الترفيه المحلي (تأجير الفيديو، دور السينما، الملاهي، وغيرهم).

- **العناقيد المتداولة**

هي تجمعات تتوجه منتجاتها أو خدماتها للأسواق خارج المنطقة التي توجد فيها. فهي حرة في اختيار موقع عملها. وتميل إلى الظهور والتواجد فقط في المناطق التي توفر مزايا تنافسية محددة. وبما أن تلك التجمعات تمتد عبر الأسواق الإقليمية، فإنها تتعرض للمنافسة من مناطق أخرى. مثل أنشطة: تصنيع الطائرات، وتصنيع البتروكيماويات، والاستشارات الإدارية، وأنشطة التعدين، والخدمات المالية، وتكنولوجيا المعلومات، وغيرهم. هذا وتتضمن قاعدة بيانات معهد التنافسية ما يتجاوز 800 عنقود صناعي في 52 دولة حول العالم مفصلة ما بين العناقيد محلية الطابع ونظيرتها المتداولة(ISC,2023a) . هذا وتحتشد عديد من التطبيقات الخاصة بالعناقيد المتداولة فعلياً على مستوى العالم ودوله ومناطقه المختلفة، مظهرة قدرات عالية على اختراق الاسواق الخارجية، وبما يتناسب مع تركيبة عوامل الانتاج ومعطياتها على المستوى المحلي، إضافة لمزايا التركز الصناعي لأنشطة العنقود التي تدفع من انتاجيته وتنافسيته، كما هو الحال في ايطاليا في نموذج عنقود Castel Goffredo وهي المنطقة التي يبلغ عدد سكانها نحو 7000 مواطن، وهي موطن لعمل 200 شركة مرتبطة بصناعة الجوارب، والتي تنتج مجتمعة ما يزيد عن 50% من انتاج الجوارب الأوروبية.، وكذلك في عنقود أحذية التزلج ski-boots في مدينة Montebelluna التي يبلغ عدد سكانها نحو 25000 نسمة، علماً أن هذا العنقود ينتج نحو 75% من اجمالي الانتاج العالمي لتلك الاحذية. وكذلك عنقود ,Biellaتلك المدينة التي يبلغ عدد سكانها نحو 48000 نسمة، وهي المدينة التي يتركز فيها نحو 50% من الشركات العاملة في مجال النسيج في ايطاليا (تضم نحو 1300 مصنع نسيج ونحو 200 آلة تصنيع) وتعتبر كذلك مركزا رائدا في صناعة المنسوجات الفاخرةluxury textile center عالمياً.

وفي الولايات المتحدة يبرز نموذج عنقود صناعة السجاد في Dalton, Georgia وهي المدينة التي يبلغ عدد سكانها نحو 25000 نسمة، وهي موطن لـ 174 مصنع للسجاد، يمثل انتاجها نحو 85.0% من إنتاج السجاد في الولايات المتحدة، وتقريباً نصف إنتاج

السجاد في العالم. وكذا الحال في نموذج Wichita, Kansasذات العدد السكاني الكبير نسبياً (نحو 300 الف نسمة) وهي المدينة التي تعرف باعتبارها مركز تصنيع الطائرات الصغيرة في العالم small-aircraft manufacturing والتي أقلع منها نحو 50% من أسطول الطائرات الصغيرة في العالم. والأمثلة واسعة ومتنوعة في مجال تطبيقات العناقيد المتداولة وذلك على مستوى دول العالم وكذلك على مستوى الأنشطة الانتاجية (الجدول رقم 1).

الجدول رقم (1): نماذج دولية رائدة لتطوير العناقيد الصناعية المتداولة -Traded clusters

الدولة/الاقليم	نوع العنقود/الصناعة/النشاط
فنلندا	صناعة الاتصالات
ديترويت وجنوب ألمانيا	صناعة السيارات
الولايات المتحدة	صناعة الحاسبات والبرمجيات/ وادي السيلكون: كاليفورنيا – صناعة السينما/ هوليود
ايطاليا	صناعة ماكينات ومعدات التغليف
بنجالور– الهند	صناعة الحاسبات والبرمجيات
لندن ونيويورك	الخدمات المالية
البرازيل	صناعة المنتجات الجلدية
ايطاليا- الشمال والوسط	صناعة الأحذية والمنتجات الجلدية، صناعة ماكينات التغليف، صناعة الذهب
إيطاليا – الجنوب	صناعة الأزياء والسيراميك
النرويج	تجمع نود: النفط والغاز
الهند (لودهيانا)	صناعة الملابس، صناعة المجوهرات

الدولة/الاقليم	نوع العنقود/الصناعة/النشاط
سنغافورة	خدمات الموانئ واصلاح السفن
السعودية (الجبيل وينبع)	صناعة البتروكيماويات
باكستان - سيالكوت	الادوات الجراحية
كينيا	صناعة القهوة، والزهور
تشيلي	صناعة السلمون

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى (ISC,2023b)

ثامناً: العناقيد وسلاسل القيمة والمناطق الصناعية وشبكات الاعمال: مواضع الاتفاق والتباين

تزخر ساحات البحث وكذلك الممارسات الدولية بعديد من التطبيقات التي قد تختلط وبمستويات متباينة مع مفهوم العناقيد الصناعية وعناصره سابقة الذكر، مثل سلاسل القيمة، والمناطق الصناعية والمناطق التنموية والمناطق الخاصة ومناطق تجهيز الصادرات، إضافة لمفهوم شبكات الأعمال.

يجب التأكيد في البداية أن كل ما تقدم من مفاهيم إنما هو في حقيقته ممارسات تم تطبيقها استجابة لمعطيات وطنية ودولية متغيرة الطابع، أي أن جميعها جاء ليسد حاجة أو ليحقق مصلحة. وفيما يلي استعراض لأهم مواضع التباين والاتفاق بين مفهوم العناقيد الصناعية، وغيرها من المفاهيم أو الممارسات التنموية.

- **العناقيد وسلاسل القيمة العالمية Global Value Chains GVCs**

يظهر موضع التباين الأساسي في اتسام سلاسل القيمة بالتجزئة أو التشتت الجغرافي حيث تتجزأ عملية بناء القيمة للمنتج بين عدد من الدول والأقاليم على مستوى العالم، في حين تتسم العناقيد بالتركز الجغرافي. يرتبط بذلك موضع تباين إضافي يتعلق بدور الدولة في التعامل مع هاتين الممارستين، ففي سلاسل القيمة ينصب التركيز على كفاءة المعاملات داخل السلسلة عبر الزمن والأقاليم والعملية الإنتاجية، في حين ينصب التركيز في العناقيد الصناعية على كفاءة التدخل من جانب الدولة لإدارة العناقيد لاسيما رفع مستويات التعاون والتنسيق بين أعضاءها، وضمان انسيابية المعلومات على مستوى كافة الأنشطة المتصلة بالعنقود ضمن حيز جغرافي بعينه (الشكل رقم 8).

الشكل رقم (8): سلاسل القيمة العالمية: تجزئة الانتاج عبر دول وأقاليم العالم

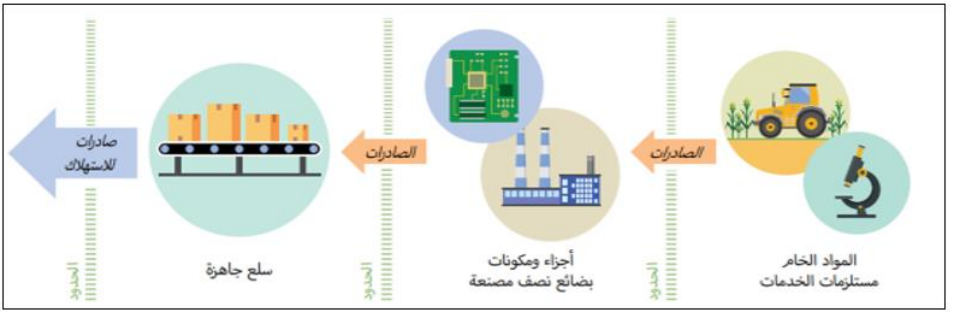

المصدر: WB, 2020.

وبذلك يتضح من تحليل عناصر ممارستي العناقيد والسلاسل أن ديناميات العناقيد يمكن لها أن تؤثر على أداء سلاسل القيمة التي تنتمي إليها، والتي يمكن أن تكون محلية فقط مثل مجموعة الحرف أو الصناعات المحلية اليدوية، أو قد تكون إقليمية مثل الصناعات الغذائية أو قد تكون عالمية مثل صناعة السيارات أو الملابس، حيث تدعم العناقيد عملية الانخراط في سلاسل القيمة. كذلك من الممكن أن توجد سلاسل القيمة وتنشط بدون أي تفاعل مع العناقيد.

ولكن من الامور المؤكدة أن عدم تطور العناقيد يعمل الى حد كبير كعقبة أمام الاندماج والفرص المتاحة للدول للانخراط في سلاسل القيمة العالمية.

- **العناقيد والمناطق الصناعية وأطر التخصيص الأخرى المشابهة**

يكمن موضع التباين الأساسي في أن المناطق الصناعية - وما هو على شاكلتها - تضم تركزا جغرافيا لمجموعة من الشركات متنوعة أو متفقة النشاط وذلك ضمن إطار محدد مادياً (سياج/سور)، على عكس العناقيد التي لا ترتبط بمثل هذا الإطار المادي نهائياً، كذلك تعتمد تنمية مثل هذه المناطق على تقديم البنية التحتية وبعض الخدمات وتوفير حوافز إضافية لا تتوفر خارجها (الضرائب والترتيبات الإدارية)، وبذلك فإن المناطق الصناعية هي عملياً مساحة محددة من الأرض مطورة ومقسمة إلى قطع محددة وفق خطة شاملة من جانب الدولة، مع الالتزام بتوفير الطرق والمواصلات والمرافق العامة وأحياناً المرافق المشتركة لاستخدامها من جانب مجموعة من الشركات المصنعة. ومثل هذه المناطق: حدائق وأقطاب التكنولوجيا، ومناطق التجارة الحرة، والمناطق الخاصة، ومناطق تجهيز الصادرات، وغيرها من المناطق. في حين تكون العناقيد أقل تركيزا على البنية التحتية وتعمل على تطوير الخدمات الداعمة ومرافق البحث والتطوير تدريجياً لتلبية احتياجات الشركات، وتلعب فيها الدولة دورا أعمق من مجرد توفير بيئة مناسبة، ولا تتحدد حدود العناقيد مادياً، بل تتحدد وفق رؤية الشركات المخرطة ذاتها (الجدول رقم 2).

الجدول رقم (2): بيان حول عدد من المناطق الصناعية ونظيرتها التنموية والخاصة حول العالم

النوع	التعريفات	الأمثلة
المناطق الصناعية الصديقة للبيئة	تسمى أيضا بالمناطق المستدامة أو منخفضة الكربون أو الخضراء أو الدائرية، وهي مناطق صناعية مصممة لتحسين الأداء الاجتماعي والاقتصادي والبيئي لشركاتها المقيمة من خلال	ميونغجي ونوكسان وسونغيسو وكوزان في جمهورية كوريا، ومدينة مصدر الخضراء في الإمارات، ومدينة تيانجين البيئية في الصين

النوع	التعريفات	الأمثلة
	تعزيز التكامل الصناعي والتقنيات الخضراء التي توفر كفاءة الموارد وتؤدي إلى الميزة التنافسية، وتعزيز الصناعات المقاومة للمناخ وسلاسل القيمة الخضراء، فضلاً عن الممارسات التجارية الشاملة للجميع والمستدامة والعلاقات المسؤولة اجتماعياً مع المجتمعات المحيطة.	
المناطق الاقتصادية الخاصة	مناطق محددة داخل الدولة تخضع لأنظمة اقتصادية فريدة تختلف عن المناطق الأخرى، كما توفر عموما التعامل خارج نطاقها فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية.	شنتشن و شيامن في الصين، وبنما باسيفيكو في بنما.
المناطق الاقتصادية الحدودية	مناطق اقتصادية تقع على طول الحدود الدولية لتسهيل التجارة والاستثمار عبر الحدود.	المنطقة الاقتصادية على الحدود الخاصة التايلاندية الماليزية، وماكويلادوراس المكسيكية، وكوروزال في بليز.
مناطق تجهيز الصادرات	هي مناطق محددة معفاة من الرسوم الجمركية على التصنيع الموجه للتصدير، وتقدم عموما امتيازات أهمها إعانات للمصدرين في صورة إعفاءات ضريبية مؤقتة، مع عدم وجود حصص تصدير أو حد أدنى لها	منطقة تجهيز الصادرات اثي ريفر في كينيا، ومنطقة تجهيز الصادرات كاو شيونغ في تايوان؛ ومناطق تجهيز الصادرات في تنزانيا، ومناطق تجهيز الصادرات في بنغلاديش.
مناطق التجارة الحرة / المناطق الحرة	مناطق محددة تتسم بتعليق ضرائب الاستيراد وتخفيض التزامات الامتثال التنظيمي من أجل جذب استثمارات جديدة (محلية وأجنبية).	شانون في أيرلندا، وكاتوفيتشي في بولندا، وجبل علي في دبي، وطنجة المتوسط في المغرب

النوع	التعريفات	الأمثلة
مناطق المخازن الجمركية	مناطق يتم فيها تخزين البضائع الخاضعة للرسوم الجمركية أو الاستفادة منها أو إخضاعها لمعالجة خفيفة (مثل التجميع) دون دفع رسوم، مع مراعاة الاستحقاقات الجمركية.	مناطق المخازن الجمركية وايجاوتشاو اللوجستية في الصين، مناطق المخازن الجمركية ميناء الدمام بالسعودية
مناطق التكنولوجيا الفائقة	مناطق خاصة مخصصة لتسهيل وتعزيز إنشاء ونمو الشركات القائمة على الابتكار من خلال الحضانة والتدخلات السياساتية الأخرى.	منطقة مي هاي تك في اليابان، ومنطقة جانجون التقنية في كوريا ومنطقة ديسكفري في المملكة المتحدة.
المناطق الصناعية الزراعية	مناطق مخصصة فقط لجذب وتعزيز الصناعات في أنشطة المعالجة الزراعية النهائية.	المناطق الصناعية الزراعية المتكاملة في اثيوبيا، ومناطق الأغذية الهندية.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2019.

- **العناقيد والشبكات Networks**

هناك ارتباط كبير بين مفهومي أو ممارستي العناقيد والشبكات، دون أن يمنع ذلك وجود مواضع للتمايز بينهما، ففي الوقت الذي تمثل فيه العناقيد تجمعا للشركات المترابطة والمؤسسات المرتبطة بها حيث تنتج الشركات سلعا أو خدمات مماثلة أو ذات صلة ويتم دعمها من قبل مجموعة من المؤسسات الأخرى الموجودة في الجوار المكاني، مثل رابطات الأعمال التجارية أو مقدمي التدريب والمساعدة التقنية . فإن الشبكات تتمثل في إقامة تحالفات بين الشركات التي تعمل معا بغية تحقيق هدف اقتصادي محدد، حيث يمكن تأسيس الشبكات بين الشركات داخل العناقيد، ولكنها موجودة أيضا خارج العناقيد، كما يمكن أن تكون الشبكات أفقية ورأسية. حيث يتم بناء الشبكات الأفقية بين الشركات التي تتنافس على نفس السوق، مثل مجموعة من المنتجين الذين ينشئون متجرا مشتركا

للبيع بالتجزئة، أما الشبكات الرأسية فتتمثل في تحالفات بين شركات تنتمي إلى مستويات مختلفة من نفس سلسلة القيمة. كذلك يلاحظ اتسام العناقيد بكونها تعمل على تخفيف المشاكل الكامنة في العلاقات القائمة على مبدأ التناقض، بالاستناد إلى التنسيق، وذلك دون فرض أو إلزام، في حين تتسم الشبكات والتحالفات والشراكات بوجود مستويات واضحة من الالتزام. (John, C. and, R. Pouder,2006).

تاسعاً: منهجيات اختيار العناقيد الصناعية المؤهلة للتطوير – المعايير الفنية والتنموية

استناداً لما تضمنته الدراسة من استعراض وتحليل لمختلف الأبعاد المتعلقة بالعناقيد الصناعية، وكذلك لما تضمنه الواقع المعاصر من ممارسات أو إسهامات من جانب الدول الرائدة أو المؤسسات الانمائية الدولية أو البحثية ذات الصلة، يقوم هذا الجزء من الدراسة باستعراض لعدد من المنهجيات التي يمكن تطبيقها للنهوض والارتقاء بحجم ودور العناقيد الصناعية، لاسيما في الدول النامية والدول العربية، وهي المنهجيات التي يظهر فيها واضحا حجم التطور وكذلك التكامل ما بين المعايير الفنية (الجغرافية والاقتصادية) ونظيرتها التنموية الاكثر اتساعاً التي تسعى لاختيار العنقود الأكثر قدرة على الارتقاء بمستويات التنمية في الدولة ككل (تدعيم التنافسية، والتنويع ، واستدامة النمو،..) . وفيما يلي استعراض لعدد من تلك المنهجيات.

- **منهجية تركز الصناعة/العمالة في الصناعة- قسمة الموقع LQ Location quotient**

تقوم هذه المنهجية (التاريخية) على انتقاء العناقيد المؤهلة للتطوير من خلال قياس قدرة الموقع على ايجاد فرص العمل لهذه الصناعة، حيث تعمل تلك الطريقة على قياس قدرة العنقود (الموقع) على خلق فرص العمل من خلال حساب نسبة تركز العمالة في النشاط الصناعي المختار القائم في منطقة معينة مقسوماً على نسبة

تركز العمالة في تلك الصناعة للدولة ككل، فإذا كانت النتيجة أكبر من واحد، فهذا يدل على ارتفاع نسبة عدد المختصين في هذه الصناعة في هذه المنطقة مقارنة بغيرها من المناطق، والذي يعكس ارتفاع نسبة الانتاج والكفاءة لهذه الصناعة في هذه المنطقة، وهو ما يجعل هذه الصناعة في هذه المنطقة أحد الخيارات المطروحة للتطوير العنقودي.

يقارن LQالتركيز النسبي للصناعة في مكان واحد من إجمالي المساحة فيما يتعلق بمتوسط المنطقة ويتم تعريفه على النحو التالي:

$$LQ_{ij} = (E_{ij} / E_i) / (E_j / E)$$

حيث:

E_{ij}: عدد العاملين في الصناعة i في الموقع j

E_i: إجمالي عدد العاملين في الصناعة i (في الدولة)

E_j: عدد العاملين في الموقع j

E: إجمالي العمالة (في الدولة)

ووفقاً لتلك المنهجية يشير LQ> 1إلى أن تركيز الصناعة في مكان j أكبر من المتوسط الإجمالي، وهي بذلك تعكس تركزاً أعلى للنشاط الصناعي على مستوى الدولة يؤهلها للاختيار كعنقود له أولوية التطوير(Pominova M., et al, 2021).

- **منهجية تركز الصناعة المرجح بمتوسط الأجور**

منهجية تعتمد الاسلوب السابق نفسه، ولكنها تضيف إليه شرطاً أساسياً وهو "أن يفوق متوسط الاجور في الصناعة المحددة في المنطقة متوسط الاجور في الصناعة في كل أرجاء الدولة بنسبة (10%) فأكثر، ويمكن تبين القيمة المضافة لتلك المنهجية في سعيها

لانتقاء العنقود الاعلى انتاجية، انطلاقا مما أصلته النظرية الاقتصادية من تناسب الأجور الحقيقية مع الانتاجية، وهو ما يعزز من كفاءة وفعالية الاختيار.

- **منهجية جداول/مصفوفة المدخلات والمخرجات - input–output matrixes**

أظهرت المراجعات النظرية التي قدمتها الدراسة توافقاً عالياً للعناقيد تجاه استخدام منهجية جداول المدخلات والمخرجات، وذلك كأداة للتعرف على العناقيد المؤهلة للتطوير، من خلال ما توفره تلك الجداول لاسيما في مستوياتها الأكثر تفصيلاً على مستوى الصناعة وكذلك على مستوى الأقاليم والجهات داخل الدولة من توضيح دقيق للتشابكات القائمة بين الصناعات والأنشطة، وذلك بالاعتماد على ما تتضمنه تلك الجداول من بيانات لإجمالي التعاملات وكذلك للتعاملات ذات المنشأ المحلي (دون الواردات من خارج الدولة أو من خارج الاقليم أو من خارج المنطقة المحلية)، ووفقا لمستوى التصنيف الصناعي المستخدم ISIC لرصد التعاملات الفعلية بين المؤسسات المتفاعلة. ومن ثم تمكن تلك الجداول من تحديد العنقود الأكثر أهمية وذلك عبر إظهار حجم الترابطات الأمامية والخلفية.backward and forward linkages، حيث يظهر بوضوح ارتفاع مستويات التشابك بين الصناعات والأنشطة والمؤسسات الاخرى الداعمة (Harsha V, et Al,2018). ووفقاً لكثافة عدد وحجم المعاملات والتشابكات بين الصناعات/الأنشطة، يمكن للدولة ترتيب أولويات تدخلها لتنمية وتطوير تلك العناقيد بما يتناسب مع أولوياتها وتوجهاتها التنموية والصناعية.

وقد قامت عديد من الدراسات بالفعل بتطبيق تلك المنهجية لتحديد العناقيد المؤهلة للتطوير، لاسيما تلك التي تم تطبيقها على "صناعة البناء في روسيا" وذلك من خلال تقديم خوارزمية Algorithm تعتمد على تحليل المصب والمنبع لمصفوفة المدخلات والمخرجات المتماثلة Downstream and Upstream Analysis of the Symmetrical Input–Output Matrix. حيث حددت الدراسة كبار موردي ومستهلكي المدخلات والمخرجات لكل صناعة في الدولة، وتم تطبيق الخوارزمية باستخدام بيانات مصفوفة

المدخلات والمخرجات المتاحة لروسيا لعام 2016، والتي تضمنت معلومات عن 98 صناعة. حيث تمكنت الدراسة من تحديد العناقيد والصناعات التي تعد الأكثر تشابكاً (أكبر الموردين) لصناعة "البناء". ممثلين في (تصنيع المعادن "و" عنقود السيارات "و" عنقود المنتجات الكيماوية "بمعدلات تمثل 15.01% و 9.63 % و 5.95 %من الاستهلاك الإجمالي لكل منهم على التوالي. وعلى مستوى التشابكات مع كبار المستهلكين في صناعة "البناء" فقد تمثلوا في " الإدارة العامة والدفاع; الضمان الاجتماعي الإجباري " و "الأنشطة العقارية" و"أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي"، بمعدلات تمثل 23.3% و12.19% و6.26% من حجم الإنتاج لكل منهم على التوالي. لتؤكد الدراسة على إمكانية استخدام نتائج تلك الخوارزمية للتنبؤ وكذلك لتمكين صانعي القرار من وضع سياسة لدعم التنمية القائمة على العناقيد في مختلف مناطق الدولة (Kudryavtseva. T, et. Al,2021).

- **منهجية اليونيدو لتطوير العناقيد – UNIDO Approach**

تتمحور منهجية اليونيدو لتنمية وتطوير العناقيد الصناعية في عدد من الخطوات الأساسية الممثلة في التالي (Christian,K–, 2017 , UNIDO,2020):

أولاً: تحديد واختيار العنقود: تستلزم هذه الخطوة من الهيئة أو الجهة المعنية (الدولة) اتباع منهج علمي واضح يمكنها من تحديد العنقود أو العناقيد المراد مساعدتها على مستوى مجموعة العناقيد الموجود في الدولة وأقاليمها المختلفة.

ثانياً: دراسة تشخيصية: بعد الاستقرار على اختيار العنقود المراد تنميته، يتم إجراء تحليل أكثر عمقاً لذلك العنقود وواقعه وظروف عمله، وذلك للتحديد الدقيق لنقاط القوة والضعف الخاصة به، وكذلك للفرص والتهديدات التي يتعرض لها.

ثالثاً: بناء الرؤية وتخطيط العمل: يساعد إتمام الخطوتين السابقتين الجهة المعنية بالتطوير من الشروع في صياغة رؤية واستراتيجية كاملة لتنمية وتطوير العنقود المستهدف، والتحرك لتنفيذها من خلال خطة عمل، بما يتضمنه ذلك من إدارة

وتنسيق الأنشطة الموضحة في الخطة لاسيما ما يتعلق بإنشاء أو تحسين أداء التشابكات الأفقية والرأسية بين الأطراف المشاركة في العنقود.

رابعاً: رصد وتقييم النتائج النوعية والكمية للمشروع وذلك سعياً لضمان كفاءة الجهود المبذولة من جانب الدولة والهيئة المنوط بها إدارة موضوع تنمية وتطوير العناقيد، وهو الامر الذي يتطلب بناء وتهيئة منظومة فاعلة للمتابعة والتقييم، تضمن حسن ودقة التنفيذ، وتغذي عملية التغذية الراجعة Feedback للتدخل السريع لتصحيح أي انحراف في مسار التنفيذ.

ووفقاً لتلك المنهجية، فقد تم تحديد عدد من المعايير التي يتم استخدامها لتحديد العنقود المستهدف تطويره والممثلة في (UNIDO,2020):

- **المعيار الأول:** إمكانات خلق فرص العمل-Job creation potential: يحدد هذا المؤشر النمط "المتوسط" لخلق فرص العمل في مختلف الصناعات على المستوى العالمي بناء على بيانات التوظيف المتاحة، وذلك لكل صناعة عند مستويات مختلفة من الدخل. ويتم تصنيف إمكانات خلق فرص العمل للصناعات التحويلية وفقا لمستوى دخل الفرد في الدولة المعادل بالقوة الشرائية PPP. وذلك للحصول على المجموعة المثالية من الصناعات الوطنية الأعلى إمكانية لخلق فرص العمل وطنياً. فوفقاً للدراسات التطبيقية ثمة ترابط بين الهيكل الصناعي القابل للنمو ومتوسط دخل الفرد في الدولة أي مستوى التحول الهيكلي القائم، فهناك صناعات كثيفة العمالة مثلا تنمو عند مستوى دخل للفرد 3000 دولار، في حين تنمو صناعات أخرى كثيفة رأس المال أو كثيفة التقانة عند مستوى دخل 15000 دولار، وهكذا.
- **المعيار الثاني:** الإمكانات الكامنة Latent potential: يحدد هذا المؤشر "كمتوسط" أنماط التصدير للصناعات المختلفة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، ومن ثم يحدد الصناعات ذات "الإمكانات الكامنة"، أي الصناعات التي تتطلب

تدخلا لتحسين أدائها، وتسريع عملية التطور المحلي وسرعة اللحاق بالركب Catching up

- **المعيار الثالث:** الميزة النسبية الظاهرة - Revealed comparative advantage-RCA: حيث يتم احتساب الميزة النسبية الظاهرة RCA للاقتصاد في صناعات معينة من خلال مقارنة أنماط التجارة في الدولة مع المتوسط العالمي. حيث يتمتع الاقتصاد بميزة في صناعة ما، إذا تجاوزت حصه صادرات تلك الصناعة منسوبة لإجمالي صادرات الدولة، نظيرتها على المستوى العالمي أي حصة صادرات تلك الصناعة عالمياً منسوبة لإجمالي صادرات العالم، أي إذا كان $RCAij > 1$.
- **المعيار الرابع:** الميزة النسبية الناشئة/الصاعدة Emerging comparative advantage, ECA: يعتمد احتساب هذا المؤشر على ذات منهجية احتساب مؤشر RCA، ولكن يحدد هذا المؤشر ECA الأنشطة أو الصناعات التي تتمتع بميزة نسبية قابلة للتزايد على سبيل المثال تتراوح قيمتها بين 0.3 - 0.9، مما يشير إلى اتجاه نحو النمو. وهو ما يعكس القدرات الناشئة للبلد ويظهر إمكانات صناعية واعدة.
- **المعيار الخامس:** إحلال الواردات Import substitution : يهدف هذا المؤشر إلى تحليل هيكل الواردات في الدولة (لأحدث الأعوام) لتحديد مستوى الطلب المحلي على سلع مصنعة محددة، وتحديد الصناعات التي لديها أكبر كمية/حصة من الواردات، فكلما زادت حصة منتج صناعي معين في هيكل الواردات من السلع المصنعة، دل ذلك على ضعف أو عدم كفاية الانتاج المحلي للصناعات الوطنية لتلبية الطلب الوطني بالمنتجات المحلية Flagging Potential Products، ومن ثم فهو يمثل عملياً فرصة وإمكانية أعلى لتنمية وتطوير عنقود تلك الصناعة.
- **المعيار السادس:** دينامية الواردات العالمية World import dynamism : يعنى هذا المؤشر بتتبع وتحليل حركة النمو في مستويات واردات الصناعات التحويلية للعقد الأخير على مستوى العالم، وذلك بهدف ضمان فعالية التدخل

واستدامة تأثيراته الايجابية، حيث يتأسس الاختيار بناءاً على ديناميكية السوق العالمي وإشاراته Market signals. وهو ما يمكن من تحديد واختيار الصناعات/العناقيد الصناعية (وطنياً) التي تتمتع في ذات الوقت بنمو في الطلب عليها عالمياً مقارنة بباقي الصناعات أو العناقيد الوطنية التي قد تتمتع ببعض المزايا أو الخصائص لكنها لا تتمتع بذات المعدلات للطلب على منتجاتها، أو بتراجع الطلب العالمي عليها، أو حتى باتجاهه نحو التباطؤ.

وفي دراسة خاصة باليونيدو لصالح دولة "رواندا" تم تطبيق تلك المنهجية والتي انتهت بالفعل إلى تحديد عدد من العناقيد الصناعية المؤهلة للتطوير، وذلك على مستوى أحد عشر قطاعا صناعيا، يغطون خمس مجموعات صناعية وهي: (مواد البناء، والتصنيع الخفيف، والتصنيع الزراعي، والبتروكيماويات، واللوجستيات والنقل)، وهي أنشطة تم التأكد كذلك من توافقها وأولويات الاستراتيجيات الوطنية لرواندا وبخاصة رؤيتها (2050-2020) (UNIDO,2021)

- **منهجية تحليل مصفوفتي الإنتاج والتجارة الخارجية**

تتقارب تلك المنهجية بوضوح مع المكون أو المؤشر الخامس من منهجية اليونيدو المرتكز على تبين النشاط أو العنقود المؤهل للتطوير من خلال قدرته ليحل محل السلع والمنتجات الواردة من الخارج، وتقدير فجوة الانتاج المحلي، ولكن ضمن المنهجية الحالية يتم توسيع هذا المجال المقارن ليشمل أيضاً ما تقوم الدولة بتصديره إلى الخارج من سلع ومنتجات بحصص وبوتيرة منخفضة أو مرتفعة. حيث يُمكن تحليل مصفوفتي الانتاج والتجارة الخارجية على هذا النحو من مقارنة الإنتاج الوطني للسلع المصنعة وفقا لمستويات التصنيف الدولي الرابع للسلع ISIC4، مع نظيره لذات السلع ولذات التصنيف على مستوى التجارة الخارجية. بالإضافة إلى ذلك يمكن احتساب مستوى التوجه نحو التصدير ووجهة التصدير. ويتم بهذه الطريقة استكشاف السلع التي تعاني قصور شديد في الإنتاج الوطني والتي كما سبق التقديم ستمثل فرصة ومجال للعمل، كما يمكن تبويب السلع حسب تقانة

الإنتاج المطلوبة ويتم تجميعها في مجموعات شبيهة من حيث استخدام التقانة إلى سلع قائمة على الموارد الطبيعية، وسلع متدنية التقانة، وسلع متوسطة التقانة، وسلع عالية التقانة. وهذا التصنيف يسمح بتقييم الانتقال التنموي للدول في سلم التقانة والمعرفة. وتسمح هذه المصفوفة بالتحديد الدقيق لكل من: مدى توجه القطاعات القائمة في الدولة نحو التصدير، ومجالات التطوير الممكنة في الأنشطة والصناعات المتوجه لإحلال الواردات، ومجالات التطوير الممكنة في الأنشطة والصناعات الجديدة. وبذلك يتم تحديد مدى توجه القطاعات نحو التصدير من خلال احتساب الصادرات لكل سلعة كنسبة من الناتج لتلك السلعة. حيث تمكن هذه النسب من التعرف على فحوى السياسة التجارية والترويجية للسلع الوطنية باتجاه الخارج، بما يترتب عليه وجود قدرة وإمكانية لصياغة سياسة تصديرية أكثر تنسيقا وتواءما مع القاعدة الإنتاجية من جهة وأكثر استباقية من جهة أخرى. كما يتم تحديد مجالات تطوير الصناعات الإحلالية والتي تمتلك فيها الدولة مزايا ومدخلات تسمح لها بالانتقال/القفز من سلعة إلى أخرى متقاربة معها في تركيبة مدخلاتها، وتسمح في نفس الوقت بإحلال الواردات مما يساهم في تخفيض العجز التجاري، فيما يُمكن أن يُطلق عليه تعميق المزايا النسبية RCA القائمة في الدولة. في حين يمكن تحديد مجالات تطوير الأنشطة والصناعات الجديدة، واكتساب مزايا تنافسية مطورة في السلع التي لم تظهر أي قدرة إنتاجية وطنية. وهنا يمكن للشركات (الوطنية أو الاجنبية) أن تتحرك لتجسير تلك الفجوات وفي حال الشركات الاجنبية ستدعم ايضاً نقل التقانة والخبرة المطلوبة لبدء الإنتاج في هذه القطاعات الجديدة فيما يطلق عليه توطين للمزايا النسبية الجديدة، وهي الأمور التي سترفع من فعالية العنقود أو التجمع الصناعي الخاص بتلك الأنشطة (عبد مولاه،2018).

- **منهجية المسوحات الاستقصائية**

تقوم هذه المنهجية كما يظهر من اسمها بجمع مجموعة من المعلومات والبيانات المتصلة بالعنقود أو بالأنشطة محل الاهتمام، حيث يتم إجراء دراسات وصفية لفهم أعمق لطبيعة العلاقة بين عناصر العنقود وهل النتائج التي ظهرت في الاختبارات الكمية هي نتيجة لتعاون وعلاقات حقيقية بين هذه المشروعات أم بسبب عوامل أخرى، كما يمكن أن تقود الاختبارات الوصفية لاكتشاف عناقيد أخرى يكون لها تأثير اقتصادي أكبر.

تتضمن تلك المنهجية صياغة عدد كبير ومتنوع من الأسئلة الاستقصائية التي توفر للدولة وللقائمين على عملية الانتقاء للعناقيد المؤهلة للتطوير مستويات عالية من الفهم لطبيعة وحجم ونوعية العلاقات والتشابكات القائمة بين الاطراف المشاركة في العنقود. وهو الأمر الذي لن يسهم فقط في تحديد العناقيد المؤهلة للتطوير، بل سيوفر للدولة صورة واضحة عن كافة نقاط الضعف والتحديات الواجب التصدي لها، وكذلك نقاط القوة والفرص الممكن استغلالها والبناء عليها.

ينصب مجال العمل الأساسي في تلك المنهجية على مدة فعالية القائمين والمعنيين في الدولة لصياغة قائمة من الأسئلة الواضحة والمباشرة والسهلة والشاملة والمتنوعة التي ستتضمنها استمارة الاستقصاء، بحيث توفر معلومات وبيانات واقعية حول كافة المعطيات والظروف المحيطة بالعنقود، **لذا فهي يجب أن تغطي عدد من المجالات الاساسية مثل: المعلومات الأساسية والوضع القانوني وطبيعة النشاط وحجمه للشركة او المؤسسة.، وحجم ونوعية التشابكات والعلاقات القائمة للشركة مع الغير ممثلين في الموردين والعملاء ومراكز البحث والتدريب.، ومدى كفاية ونوعية خدمات الأعمال التي تتطلبها طبيعة النشاط في الشركة بما في ذلك الخدمات المالية والقانونية والفنية وغيرذلك، هذا إضافة لمجموعة الأسئلة التي تستوفي البيانات الخاصة بو اقع الخدمات اللوجستية وخدمات البنية التحتية، وأخيراً ما يتعلق بالعلاقة بين الشركة والاطر الحكومية المختلفة على مستوى التنظيم، والقو انين والتشريعات.**

يضمن ذلك توفر قدر واسع من المعلومات والبيانات الخاصة بالعنقود والشركات المشاركة فيه وحجم وعمق التعاون والاعتماد المتبادل بين أطرافه، والتي يتم الشروع في تحليلها من خلال الاستعانة بالأساليب والبرامج الاحصائية المناسبة. وهو ما يمكن في النهاية من الفهم الدقيق لحجم ونوعية التشابكات القائمة والاهمية التنموية والفرص والتهديدات المتاحة، بما يمكن من تحديد العناقيد الأكثر تأهيلاً للاختيار، والأهم من ذلك يمكن من تحديد الأنشطة المطلوبة (شركات جديدة لتقديم السلع أو الخدمات) لسد أي فجوات تحول دون الوصول بالعنقود إلى كفاءته وفعاليته القصوى.

- **منهجية معهد التنافسية والاستراتيجية(هارفارد) - خرائط العناقيد Cluster Mapping**

استنادا لإسهامات بورتر وفريق الباحثين لدى معهد التنافسية والاستراتيجية تم تطوير منهجية لتطوير العناقيد ترتكز على مفهوم: خرائط العناقيد" وهي المنهجية الأكثر حداثة ونمواً في تطبيقاتها عبر دول وأقاليم العالم، بعد أن تم تطبيقها الاول على مستوى ولايات الولايات المتحدة الأمريكية. تجدر الاشارة للمساهمة المركزية لبورتر في نشأة تلك المنهجية وبالأخص عام 2000 حيث تم رسم الخرائط العنقودية، التي مكنت من التحديد والوصف الاحصائي للتجمعات/العناقيد عبر الاقتصاد الأمريكي. يتكون رسم الخرائط من مكونين أساسيين (ISC,2023a):

الأول: بناء وتطوير رموز للمجموعات/للعناقيد، بما يمكن من تتبع وتحديد وقياس التكتل الصناعي داخل المناطق والولايات.

الثاني: تطوير مقاييس الأداء KPIs التي يمكن أن تقيس حجم وتخصص وتنافسية وديناميكية التكتلات/العناقيد المزمع تطويرها.

ووفقاً لمعهد التنافسية تضمنت تصنيفات العناقيد "المتداولة" 41 مجموعة/عنقود ضمت عملياً ثلث إجمالي العمالة في الولايات المتحدة تقريبًا. ولاحقاً

تم تطوير ذلك التصنيف ليشمل 51 فئة عنقودية. وفي عام 2003، تم تصدير وتوظيف النموذج الأمريكي لتنمية العناقيد إلى أوروبا. حيث تم تطبيق "رسم الخرائط" الأول للسويد وتم تطوير جدول توافق إحصائي للسماح باستخدام رموز الولايات المتحدة في البيانات الأوروبية. وفي عام 2004، طُلب رسم خريطة لجميع مجموعات بلدان الاتحاد الأوروبي. وقام مركز الإستراتيجية والقدرة التنافسية في كلية ستوكهولم للاقتصاد بهذا العمل. وقد غطت تلك الخريطة جميع دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين.

تمت إعادة تسمية هذا المشروع من "رسم الخرائط العنقودية" ليصبح "مرصد العناقيد الأوروبية" وتم إطلاق موقع الويب الخاص به في يوليو 2007. ويقدم الموقع (الويب) أيضًا بيانات حول العناقيد والتقارير ذات الصلة. وفي عام 2012 أصبح المرصد العنقودي تحت إدارة مركز الإستراتيجية والقدرة التنافسية في مدرسة ستوكهولم.

وفقاً لتلك المنهجية يمر اختيار العنقود الصناعي بعدة مراحل من الدراسات والاختبارات تتباين في الاسلوب والعمق وبحسب كل مرحلة، ففي البداية يتم طرح عدد كبير من العناقيد المتوفرة في الدولة، ويتم دراستها وتشخيص وضعها وحجم تأثيرها وارتباط كل منها بالعناقيد الاخرى وبالاقتصاد ككل. هناك عدد من الطرق الكمية تستخدم في التحديد المبدئي لإمكانات العناقيد (أهليته للاختيار)، والتي سبق الاشارة اليها والممثلة في طريقة قياس قدرة الموقع على ايجاد فرص العمل لهذه الصناعة، إضافة لنظيرتها المرجحة بمتوسط الاجور، وطريقة تحليل المدخلات والمخرجات لتبين مدى تشابك الصناعات فيما بينها Intra Industry Trade index، وتحديد الصناعة ذات الأثر/التشابك الأكبر في معظم الصناعات والنشاطات الأخرى. هذا إضافة إلى تطبيق الطريقة الوصفية الممكنة من ضمان الفهم والتحليل الصحيح للعلاقات القائمة داخل العنقود وللنتائج الكمية المتحصل عليها من المنهجيات الأخرى.

استناداً لتلك المعايير تم تحديد 51 مجموعة/عنقود وعدد 10 صناعات/عناقيد صاعدة على مستوى ولايات الولايات المتحدة الأمريكية كما تضمنها الجدول رقم (3) (الملحق رقم 1).

الجدول رقم (3): بيان حول العناقيد والصناعات المؤهلة للتطوير وفق منهجية معهد التنافسية – نموذج الولايات المتحدة الأمريكية

الصناعات الصاعدة (10 عناقيد)	أنشطة العناقيد المؤهلة للتطوير (51 عنقود)، وأكوادها			
CCXX-T01 التغليف المتقدم	CC30-43 التبغ	CC30-29 تسويق	CC: 30-15: الخدمات البيئية"	CC30-01. مركبات الفضاء والدفاع
CCXX-T02: المستحضرات الصيدلانية الحيوية	CC36-44: الاجهزة والمعدات	CC36-30 "الأجهزة الطبية"	CC30-16 الخدمات المالية	CC30-02: المدخلات والخدمات الزراعية
3CCXX-T0 : صناعات النمو الأزرق	CC30-45: النقل والخدمات اللوجستية	CC6-31 تعدين المعادن	CC30-17 منتجات صيد الأسماك وصيد الأسماك"	CC30-03: ملابس
CCX-704 الصناعات الإبداعية	CC30-46 المنتجات الكيميائية المنبع upstream	CC30-32: تكنولوجيا معالجة المعادن	CC30-18: معالجة وتصنيع الأغذية	CC30-04 السيارات
CCXX-T05: الصناعات البيئية	CC30-47 تصنيع معادن المنبع	CC30-33 الموسيقى والتسجيل الصوتي	CC30-19: أحذية	CC30-05 المستحضرات الصيدلانية الحيوية
6CCXX-TO : صناعات الخبرة	8CC30-4. انتاج الفيديو والتوزيع	CC36-34 التعدين اللافلزي	CC30-20 الحراجة	CC30-06 خدمات الأعمال
CCXX-T07: الصناعات الرقمية	CC 30-49. مواد بركانية ومشتعلة	CC30-35 إنتاج النفط والغاز والنقل	CC30-21: الاثاث	CC30-07 تعدين الفحم

الصناعات الصاعدة (10 عناقيد)	أنشطة العناقيد المؤهلة للتطوير (51 عنقود)، وأكوادها			
8CCXX-TO: الخدمات اللوجستية	CC30-50 نقل المياه	CC30-36: الورق والتغليف	CC30-22 الضيافة والسياحة	CC10-08 معدات وخدمات الاتصالات
CCXX-T09 الأجهزة الطبية	CC30-51المنتجات الخشبية	CC-37 الفنون المسرحية	CC30-23 تكنولوجيا المعلومات والأدوات التحليلية	CC30-09 منتجات وخدمات البناء
10CCXX-T تقنيات التنقل		CC36-38 بلاستيك	CCD-24 خدمات التأمين	CC30-10 التوزيع والتجارة الإلكترونية
		CC30-39: خدمات الطباعة "	CC30-25 المجوهرات والمعادن النفيسة	CC30-11 منتجات كيماوية المصب"
		CC30-40 تكنولوجيا الإنتاج والآلات الثقيلة	CC0-26 منتجات جلدية وما يتصل بها	CC30-12 المنتجات المعدنية النهائية "
		CC30-41 السلع الترفيهية والصغيرة الكهربائية	CC30-27 الإضاءة والمعدات الكهربائية	CC30-13 التعليم والمعرفة
		CC30-42: صناعة المنسوجات	8CC30-2 : تجهيز الثروة الحيوانية	CC30-14 توليد الطاقة الكهربائية ونقلها

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى: ISC,2023b

- **منهجية فضاء/حيز السلع Product Space – هارفارد (Growth Lab)**

نشأت تلك المنهجية بجامعة هارفارد Growth Lab من خلال إسهامات عدد من الباحثين بقيادة هيدالجو وهوسمان، وغيرهم (Hidalgo, C.A., et al., 2007)، وكما هو الحال في منهجية بورتر التي انطلقت بالأساس من البحث والتحليل لتنافسية الامم، ومن قبلها نظرية وإسهامات هيرشمان وبيرو حول النمو غير المتوازن أو أقطاب النمو، انطلقت تلك المنهجية مستهدفة ذات الأمر، ولكن بالتركيز على تحول هياكل الانتاج

والأنشطة القائمة في الدول، معبراً عنها بما يتم تداوله من منتجات في الاقتصاد العالمي، ساعية لتفسير وتوضيح سبب تمكن بعض الاقتصادات من تحقيق نمو اقتصادي مطرد بينما يواجه البعض الآخر حالة من الركود وعدم القدرة على التطور (Growth Lab,2023).

يعبر فضاء السلع وفقاً لتلك المنهجية عن شبكة تظهر بشكل علمي الارتباط بين المنتجات المتداولة. وقد ظهرت الشبكة لأول مرة في يوليو 2007، في ورقة بعنوان "فضاء السلع يهيئ تطور الأمم "The Product Space Conditions the Development of Nations". وإذا كان بورتر قد أقام منهجيته من خلال استدعاء مفهوم "خرائط العناقيد للسلع والمنتجات المنتجة محلياً" The Cluster Mapping ، فقد استدعت تلك المنهجية مفهوم "خرائط الأشجار" Tress Mapes، ولكن للسلع والمنتجات المنتجة محلياً المتوجهة للتصدير، والتي تم تدعيمها بعدد من المؤشرات الجديدة مثل مؤشر التعقيد الاقتصادي The Economic Complexity Index الذي يُعنى بتوضيح مستويات ما تتضمنه السلع المصدرة من محتوى تقني ومعرفي متطور أو معقد Sophisticated ضماناً لمعرفة مستويات التطور أو التقدم للدول والاقتصادات من خلال منتجاتها ضمن تلك الشبكة، التي تضم وتميز بين 34 قطاع أو عنقود ، يتموضع كل منها في جانب من جوانب الشبكة، حيث تقع المنتجات/العناقيد التي توفر فرصا أكثر شمولا في قلب شبكة فضاء السلع ، بينما يحتوي المحيط على المنتجات/العناقيد التي تتطلب معرفة فنية أقل أهمية (Harsha V, et Al,2018).

وفقاً لتلك المنهجية فإن نظرية التنمية الاقتصادية التقليدية لم تتمكن من فك رموز دور أنواع المنتجات المختلفة في الأداء الاقتصادي للدول، فرغم ما تتضمنه نظريات ونماذج التنمية (التقليدية) من أهمية دور التصنيع وتأثيره "غير المباشر" على المنتجات(العناقيد) الجديدة، وبما يعزز النمو اللاحق. فإنها لم تدمج تلك الفكرة في أي نماذج اقتصادية رسمية(نظرية). حيث يركز النهجان التقليديان لتفسير النمو بالنسبة للدول على تخصيصات رأس المال والعوامل الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد،

أو على الاختلافات في القدرات التكنولوجية وما يكمن وراءها. ولكنهما يخفقان في التقاط القواسم المشتركة المتأصلة بين المنتجات التي أسفرت عنها تلك التخصيصات، والتي تساهم وتعكس بلا شك نمط نمو اقتصادات الدول. تقدم منهجية فضاء السلع نهجا جديدا لهذه المشكلة، حيث تضفي تلك المنهجية الطابع الرسمي على الفكرة البديهية القائلة بأن البلد الذي يصدر سلعة مثل "الموز" من المرجح أن يقوم بتصدير سلعة مشابهة مثل "المانجو" وذلك أكثر من إمكانية تصدير سلعة مثل "المحركات النفاثة".

تشبه تلك المنهجية هذا الامر بالتحرك عبر الغابة Forest، حيث يمكن اعتبار المنتج شجرة Tree، ومجموع المنتجات هو الغابة. والشركات Enterprises كأنها القرود داخل تلك الغابة. لذا بالنسبة للقرود، تعني عملية النمو الانتقال من جزء فقير من الغابة، حيث تؤتي الأشجار ثمارا قليلة، إلى جزء أفضل من الغابة. وللقيام بذلك، يجب على القرود/الشركات القفز لمسافات؛ أي إعادة نشر عوامل الانتاج (رأس المال المادي والبشري والمؤسسي) لصنع منتجات جديدة. ويلاحظ بوضوح أنه وفقاً لتلك المنهجية، فإن النظرية الاقتصادية التقليدية تتجاهل تماما بنية الغابة (تشكيلة المنتجات).

لذا فإنه وفقا لمنهجية فضاء السلع إذا لم تكن الغابة متجانسة، فستكون هناك مناطق لنمو الأشجار الكثيفة حيث تبذل القرود القليل من الجهد للوصول إلى أشجار جديدة، كما ستكون هناك مناطق متفرقة أو قليلة أو منعدمة الاشجار ما يجعل عملية القفز إلى شجرة جديدة أمرا صعبا للغاية. لذا إذا كانت بعض المناطق مهجورة في الغاية فلن تتمكن القرود من التحرك عبر الغابة على الإطلاق. لذلك، فإن هيكل الغابة وموقع القرد بداخلها يحددان قدرة القرد/الشركة على النمو. ومن ثم فإن "فضاء السلع" يوضح عملياً القدرات والامكانات للبدء في إنتاج سلع جديدة تسد الفجوات القائمة داخل الشبكة/الغابة بشكل متدرج، فكلما تكثف الانتاج في مناطق جديدة سهل ذلك الانتقال الى مناطق أخرى، وهكذا تستمر العملية بصورة ديناميكية حتى تزداد كثافة الغابة. وقد حددت تلك المنهجية

مواقع المنتجات ذات الكثافة التقانية في قلب تلك الغابة، والمنتجات الأقل على أطرافها (الشكل رقم 9، 10).

الشكل رقم (9): هيكل شبكة المنتجات وفق منهجية فضاء السلع

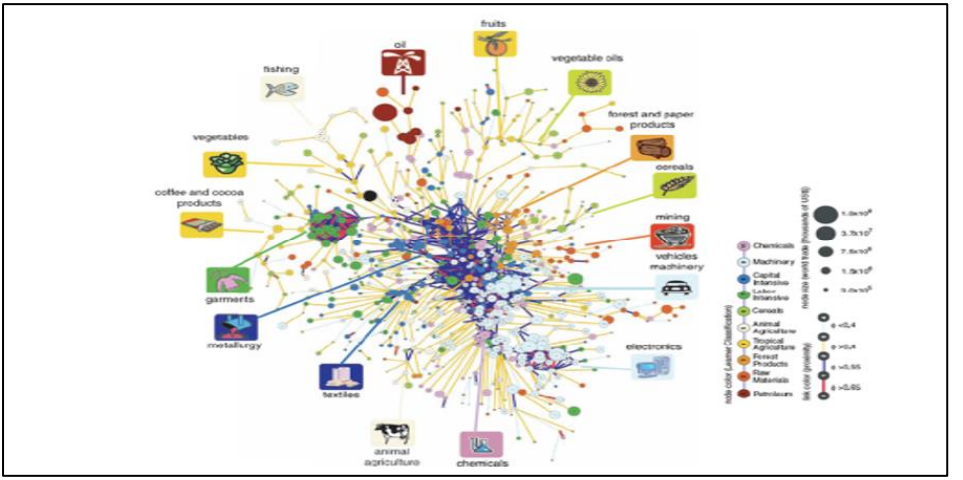

المصدر: Growth lab,2023 .

الشكل رقم (10): هيكل شبكة المنتجات وفق منهجية فضاء السلع

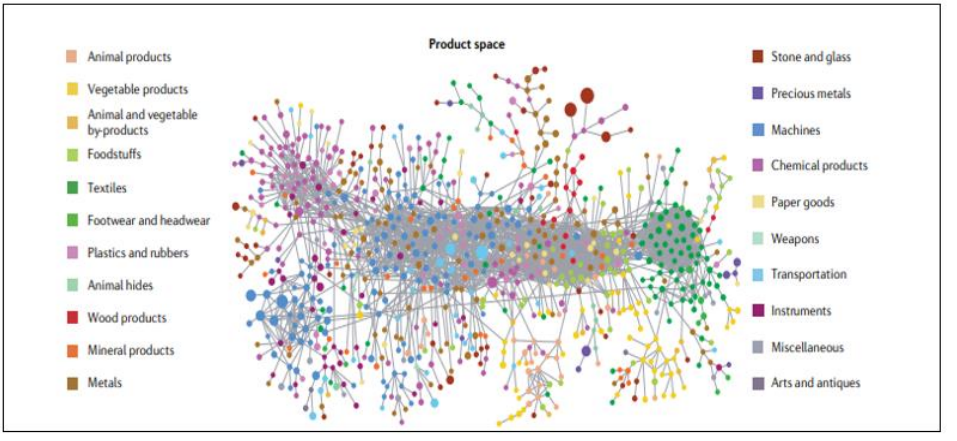

المصدر: نقلاً عن : Hidalgo,2021

حيث يتكون القلب من المنتجات المعدنية والآلات والمواد الكيميائية بينما يتكون المحيط من بقية فئات المنتجات. لتقع منتجات/عناقيد مثل صيد الأسماك، والزراعة الحيوانية (تربية الحيوانات الداجنة وتوليدها، بما في ذلك الأبقار والأحصنة والدجاج والماعز أو أي حيوان آخر يُستخدم كمصدر للطعام أو الموارد)، والزراعة الاستوائية، والحبوب في الجزء العلوي من المحيط، وعلى يسار الشبكة تقع المنتجات/العناقيد مثل الملابس والمنسوجات. وفي الجزء السفلي من الشبكة تقع عناقيد الإلكترونيات، وعلى يمين الشبكة تقع عناقيد التعدين ثم عناقيد الغابات والمنتجات الورقية.

تجدر الاشارة إلى اعتماد هذا البناء للمجموعات السلعية (العناقيد) الموجودة في الشبكة على التصنيف المقدم سابقاً بواسطة Leamer,1984، والذي اعتمد على تفسير التجارة بالاستناد إلى كثافة العوامل النسبية Relative factor intensities. مع توسع شبكة الفضاء السلعي تصنيفها لبعض المنتجات. على سبيل المثال، تم تقسيم الآلات إلى عنقودين أحدهما يتكون من المركبات والآلات الثقيلة، والآخر ينتمي إلى صناعة الإلكترونيات. (E.G. Popkova, et Al,2016)

يظهر ذلك الاستعراض والتتبع وجود إمكانات عالية للاستفادة مما توفره تلك المنهجية من أدوات تحليلية تحدد بشكل دقيق مواضع الفجوات وكذلك مواضع الكثافة للأنشطة/العناقيد الصناعية القائمة في الدولة وتدل بشكل دقيق على الأنشطة والصناعات (العناقيد) الأكثر قرباً من تلك المواضع، والتي تمثل بدورها فرصاً مؤكدة للإنتاج وللنمو. حيث إنها تستخدم مدخلات انتاج وتقانة متوفرة بالفعل داخل الاقتصاد الوطني - مبدأ التقارب سابق التقديم – مما ينجم عنها شبكة إنتاج توضح إمكانيات القفز بسهولة من سلعة إلى أخرى داخل الغابة (تشكيلة المنتجات). ويمكن استيعاب هذا التقارب (المسافة)من خلال قياس نسبة الدول التي تصدر المنتجين مقارنة مع الدول التي تصدر واحد منهما فقط. بمعنى أن وجود تقارب (مسافة) تساوي 1 يعني أن كل الدول التي تصدر المنتج (A) تصدر المنتج (B)، وهو ما يعني بالضرورة أن المنتجين قريبين من حيث مدخلات

العملية الإنتاجية والمهارات المطلوبة. وفي حال وجود معدل تقارب (مسافة) أقل من الواحد وأكبر من 0.5 (مثل مسافة تساوي 0.7) فهذا يعني أن عدد كبير Significant من الدول عبر العالم التي تقوم بإنتاج وتصدير المنتج (A) تقوم أيضاً بتصدير المنتج (B). وقد تم الاعتماد في بناء ذلك الفضاء السلعي على التصنيف الدولي الموحد لفئات السلع بالاعتماد على أربعة أرقام بحيث ترمز كل سلعة برمز من أربع فئات. Standard International Trade) (Clarification Rev4على سبيل المثال 0111 هي "لحوم فصيلة الأبقار، طازجة أو مبردة" و0012 هي "لحوم فصيلة الأبقار، مجمدة". وقد تم تقسيم السلع إلى 34 مجموعة حسب المحتوى التقاني بحيث تتدرج من السلع الطبيعية والغذائية إلى السلع الصناعية باختلاف أنواعها كقطاع النسيج وصناعات السيارات والإلكترونيات وترتيبها على شكل غابة تحتوي في أطرافها السلع الطبيعية ذات التقانة المنخفضة وفي وسطها على السلع ذات التقانة والقيمة المضافة العالية. (OEC,2023).

يجب التأكيد أن تلك المنهجية ذات فائدة عالية لترجيح عملية الاختيار والمفاضلة بين العناقيد، كونها تستهدف بالأساس تحقيق وتسريع عمليات التحول الهيكلي وتوسيع قوائم الانتاج والتصدير على مستوى الدو ل، وذلك عبر قدرتها على تحديد قوائم المنتجات الممكن الانتقال إلى انتاجها وتصديرها، وذلك عبر الانتقال من منتجات يتم تصديرها بالفعل إلى منتجات أخرى تتطلب مجموعة مماثلة من المعرفة المضمنة، ومن ثم يمكن أن تستمر عملية تنويع هيكل التصدير أو الإنتاج *Dany Bahar*) *D., Et Al,2017)*. **ومما يفسح مجالاً أوسع لاستخدام تلك المنهجية في مجال تحديد العناقيد المؤهلة للتطوير، هو مدى توفر بيانات أكثر تفصيلاً على المستوى الجهوي (الجغرافي) لقوائم المنتجات المرصودة وذلك لتتبع وتقييم حجم ارتباطاتها وتشابكاتها العنقودية مع باقي الأنشطة الانتاجية والخدمية ذات الارتباط.**

وسعياً لإمكانات توظيف تلك المنهجية للنهوض بالعناقيد الصناعية على المستوى التطبيقي، فقد تم استعراض إمكانات تنمية وتطوير منتجات (عناقيد) تصديرية إضافية

بالنسبة لإحدى الدول العربية متوسطة الدخل والتنمية البشرية ممثلة في مصر كنموذج (الجدول رقم 4).

الجدول رقم (4): نموذج لفرص الإنتاج والتصدير السلعي حسب الارتباط في الدول العربية- حالة مصر كنموذج للعام 2020 (مليون دولار)

الكود	القسم	التصنيف الموحد HS2	التصنيف الموحد HS4	مستوى التعقيد للمنتج PCI	قيمة الصادرات الممكنة
6	المنتجات الكيماوية	المواد الكيميائية العضوية	استرات الأحماض غير العضوية والأملاح والمشتقات	1.960649	3588192
6	المنتجات الكيماوية	المواد الزلالية، والمواد اللاصقة	المواد اللاصقة، عبوات <1 كجم	1.175622	48534594
6	المنتجات الكيماوية	منتجات الدباغة أو الصباغة؛ متضمنة الأصباغ، ومواد التلوين الأخرى؛ الدهانات والورنيشات. والمعجون، الأحبار	السيراميك، أصباغ الزجاج، مواد التعتيم، الألوان، المينا	1.163262	19594584
13	الحجر والزجاج	الزجاج والأواني الزجاجية	زجاج في كرات أو قضبان أو أنابيب غير مشغولة	0.989585	7549349
16	الآلات	المفاعلات النووية والغلايات والآلات والأجهزة الميكانيكية	أفران صناعية، معملية، أفران، محارق	0.896190	11433377
6	المنتجات الكيماوية	منتجات صيدلانية	حشو طبي، شاش، ضمادات، إلخ	0.884507	47025751
7	البلاستيك والمطاط	منتجات بلاستيكية وأغراض من ذلك القبيل	بوليمرات الفينيل في أشكالها الأولية	0.867061	23664344

الكود	القسم	التصنيف الموحد HS2	التصنيف الموحد HS4	مستوى التعقيد للمنتج PCI	قيمة الصادرات الممكنة
11	المنسوجات	حشو، لباد ومنسوجات، خيوط خاصة؛ خيوط وحبال وحبال وكابلات	منسوجات غير منسوجة ما عدا اللباد	0.777474	109387996
7	البلاستيك والمطاط	المنتجات البلاستيكية والأغراض من ذلك القبيل	بولي أسيتال، بولي إيثر، بولي كربونات، إلخ، أولية	0.742058	288982218
15	المعادن	الحديد والفولاذ	حبيبات ومساحيق من حديد صب أو حديد أو صلب	0.671765	16510578
الإجمالي					576270983

المصدر:إعداد الباحث استناداً إلى: OEC- Observatory of Economic Complexity,2023

يظهر تطبيق تلك المنهجية (وفق بيانات الجدول السابق) وجود إمكانات لفرص إنتاجية وتصديرية لعديد من المنتجات (العناقيد) وفق التصنيف الموحد HS4 بقيمة قدرها نحو 576.3 مليون دولار علما أن هذه المنتجات تؤسس لنمو نوعي أعلى حيث تتمتع بالأساس بمعدلات مرتفعة لمؤشر تعقيد المنتجات PCI وفي ذات الوقت هناك قدرة متاحة لإنتاجها ضمن المنظومة الإنتاجية والمؤسسية والمعرفية القائمة، التي تقوم بالفعل بإنتاج وتصدير منتجات مقاربة لها Exports Opportunities by Relatedness.

تمثل هذه الصادرات (حسب الارتباط) نحو 1.7% من اجمالي قيمة الصادرات السلعية في مصر للعام 2020 وفي حال استبعاد قيمة الصادرات المتصلة بالأنشطة الاستخراجية (البترول المكرر، والذهب، والبترول الخام) فسترتفع هذه النسبة لتبلغ نحو 2.5%. ويجب الإشارة انه في حال قبول معدلات تعقيد أقل للمنتجات المختارة فتتسع هذه القائمة لتضم منتجات أكثر ومن ثم تحقق صادرات أعلى.

عاشراً: الخاتمة

قامت الدراسة باستعراض وتحليل للأسس الفكرية والتطبيقية لبناء وتطوير العناقيد الاقتصادية بوجه عام والصناعية منها على وجه الخصوص من خلال مراجعة عديد الخبرات الدولية وكذلك لعديد من الاسهامات لطائفة واسعة ومتنوعة من الباحثين والاساتذة المعنيين بقضايا العناقيد الصناعية وتطويرها بصورة ضمنية أو بصورة مباشرة منذ أدم سميث وصولاً للإسهامات الأكثر حداثة لمجموعة الباحثين لدى جامعة هارفارد، ممثلة في إسهامات بورتر وفريقه في معهد الإستراتيجية والتنافسية في سعيهم لتفسير تفاوت التنافسية الوطنية بين الأمم، وظهور مفهوم خرائط العناقيد Cluster Mapping، لينتقل موضع التركيز عبر الزمن من اعتبارات الجغرافيا ومزايا التوطن (الفضاء الجغرافي)، إلى اعتبارات الاقتصاد ووفوراته (الفضاء الاقتصادي)، وصولاً لما يعرف بـ"الفضاء السلعي". ويجب لفت الانتباه في هذا السياق أن انتقال مواضع التركيز في تلك الاسهامات لا يعني الاحلال، بل يعني تطور النظرة وتوسيع وتعميق نطاقها ومن ثم أدواتها.

قامت الدراسة كذلك باستعراض وتحليل عدد من المنهجيات التي يمكن استخدامها لاختيار وتطوير العناقيد، وذلك ضمن استهداف أكبر وهو تعزيز مساهمتها في رفع الانتاجية والارتقاء بالتنافسية الوطنية لدى الدول والاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء.

ويبقى محدد النجاح الأساسي في إنجاز ذلك، لاسيما في حالة الدول النامية ومنها الدول العربية، منوطاً – بشكل حيوي - بدور الدولة ووجود إطار مؤسسي منوط به قيادة وتنظيم عملية الاختيار والتطوير للعناقيد، وبما يقتضيه ذلك من توسيع مستويات المشاركة في ذلك الإطار ليضم مختلف الفاعلين ذوي الصلة، وكذلك توفير التشريعات الممكنة له لممارسة دوره ومهامه. وهو الأمر الذي يتأسس على عديد من الأمور، أهمها: الحاجة الملحة للاستخدام الكفء والفعال للموارد المتاحة والتي تتسم وفق النظرية الاقتصادية بالندرة، وبما يضمن عدم اهدارها أو استخدامها في غير موضعها، وكذلك

لتسريع خطوات اللحاق بركب الدول الصناعية الغنية حيث أن التحرك الخاطئ ممثلاً في توجيه الموارد لتنمية عنقود لا يتمتع بمقومات حقيقية للنمو - في زمن تسود فيه العولمة وتحتدم فيه المنافسة بين الدول والشركات - يعني عملياً مزيد من التأخر والاتساع للفجوة التنموية مع الدول المتقدمة.

وقد تعرضت الدراسة لعديد من المعايير الأكثر تداولاً لانتقاء العناقيد المؤهلة للتطوير، والتي تتمحور أو تعكس عملياً طبيعة أولويات أهداف التنمية ذاتها بالنسبة للدولة، ففي حال وجود أولوية لدى الدولة للأبعاد الاقتصادية دون غيرها من الأبعاد التي تعكس أو تراعي أبعاد أخرى (اجتماعية أو بيئية على سبيل المثال)، يمكن لها التأكد من دور العنقود المختار في تعزيز أبعاد تتعلق بالتنويع أو النمو، أو التنافسية، أو القيمة المضافة، أو المساهمة في التصدير، أو الحد من الواردات، أو تعزيز المساهمة في الاقتصاد العالمي وسلاسل القيمة...، إلى غير ذلك. كذلك قد يتعلق معيار الاختيار بدور العنقود في تعزيز التنمية المتوازنة بين أقاليم الدولة، وحينها تكون الأولوية لتنمية العناقيد (استثمار موارد الدولة وتخصيص عوامل الانتاج الوطنية) في الريف على حساب المدن أو لحساب المدن الحدودية على حساب مدن المركز، وهكذا، إلى غير ذلك من المعايير التي تعكس كما أشارت الدراسة حاجة أو أولوية لدى الدولة ذاتها.

وهو الامر الذي ترى الدراسة أنه يوفر مرونة عالية للمخططين وصناع السياسات والاطر/الهيئات المعنية باختياروتطوير العناقيد، وذلك بما يستقيم وتفاوت حجم ونوعية القيود والموارد والأهداف التنموية بين الدول، وفيما بين أقاليم/محافظات الدولة ذاتها. كما أنه يتوافق والنشأة التاريخية، بل والمعاصرة لأدبيات العناقيد الاقتصادية، والتي تعاملت مع العناقيد باعتبارها مدخل أو أسلوب عمل يستهدف في الأخير تحقيق التنمية والتنافسية للاقتصاد الوطني.

وبالإشارة إلى ما تعرضت له الدراسة من منهجيات يمكن بلورة منهجية شاملة لتحديد العناقيد المؤهلة للتطوير، تقوم بالمزج بين كافة تلك المنهجيات، ويكون محددها

الاساسي الاستثمار الكفء والفعال للموارد المتاحة، وكذلك مراعاة الاستحقاقات المتعلقة بالاستدامة ضمن مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئة أو المناخية، هذا إضافة لمراعاتها معطيات الاقتصاد العالمي لاسيما ما يتعلق باتجاهات الطلب المستقبلي، لتكون الأولوية لتنمية العناقيد أو المنتجات التي تشهد نمواً متزايداً وديناميكية أعلى في الطلب العالمي، بحيث يتم ضمان توافق العناقيد أو الأنشطة المختارة مع نظيرتها التي يزيد الطلب العالمي عليها ضمن ما يسمى بالسلع الصاعدة أو التنافسية Rising Stars. كذلك يجب التأكيد على أن هذه المنهجية تطرح أمام الدول عددا أوسع من الخيارات لمختلف الأنشطة، على أن يبقى لكل دولة تحديد واختيار تلك الأنشطة أو السلع طبقا لأولوياتها وهيكل ميزاتها القائمة أو تلك القابلة للتوطين، وكذلك طبقا لرؤاها التنموية المستقبلية.

وفي الختام يجب التأكيد أن تبني وتوسيع تلك الممارسة التنموية الفعالة يتطلب من الدول عموماً، والنامية والعربية منها على وجه الخصوص، إعادة النظر في حجم ونوعية المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل فعلياً قوام بناء تلك العناقيد، ودون أن يعني هذا إغفال أهمية وحيوية دور نظيرتها الكبرى، فلكل منهما دوره في الارتقاء بكفاءة وفعالية وتنافسية العناقيد، يتضمن هذا النظر في حزمة القيود الواسعة التي تواجه تلك الشركات على مستوى بيئة الاعمال، والتشريعات، وقواعد المنافسة، وسهولة الوصول الى التمويل، أخذاً في الاعتبار التحديات التي تواجه معظم الدول النامية بما فيها معظم الدول العربية والتي ترتبط باتساع حجم القطاع غير المنظم، والذي يمثل بحد ذاته قيداً على جودة عملية التشخيص والتحليل الممهدتين لاختيار العناقيد المؤهلة للتطوير من جانب الدولة، وذلك ضمن استراتيجية وطنية تنموية شاملة، تستنهض قطاع التصنيع وتدفع بدور العناقيد الصناعية ضمن سياقها المحلي أو الجهوي، فيما يطلق عليه التنمية القائمة على العناقيد Cluster-based economic development.

المراجع العربية

بهجت، أمين (2010): " تأثير العناقيد الصناعية على التنمية الصناعية في مصر"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 2010

تقرير التنمية العربية (2019). "المشروعات الصغيرة والمتوسطة – مدخل لتعزيز التنمية المستدامة في الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2019.

سبيلا، محمد.، والهرموزي نوح (2017).)."موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الانسانية" والفلسفة"، "المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، الرباط، المغرب 2017.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (2019). "المبادئ التوجيهية الدولية للمناطق الصناعية" https://www.unido.org/sites/default/files/files/2021-10/Arabic.pdf

عبد مولاه، وليد (2018). ورقة خلفية غير منشورة ضمن أوراق الاصدار الثالث لتقرير التنمية العربية، "التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب وارساء الاستدامة في الاقتصادات العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2018.

المراجع الأجنبية

Adam Smith, (1776). «An Inquiry into Nature and Causes of The Wealth of Nations». https://www.earlymoderntexts.com/assets/pdfs/smith1776_1.pdf.

Alexandre L., Prim, M., Carvalho, (2016). “Regional Cluster, Innovation and Export Performance: An Empirical Study", BAR Brarilian Administration Review, Available online at http://www.anpad.org.br/bar

Bahar D, Stein E, Rodrigo, and Rosenow S ,2017. “The Birth and Growth of New Export Clusters: Which Mechanisms Drive Diversification?”, Center for International Development at Harvard University Research Fellow and Graduate Student Working Paper No. 86 September 2017 (https://growthlab.hks.harvard.edu/files/growthlab/files/clusters_cidrfwp_86.pdf)

Cambridge MA, 1984.

Christian Ketels, (2017). “Cluster Mapping as a Tool for Development”, Institute for Strategy and Competitiveness Harvard Business School, June 2017.

D. F. Drawnet, (1969). “Growth poles and growth centers in regional planning— a review” Environment and Planning, 1969, volume 1, pages 5-32. (https://www.tgc.ac.in/pdf/study-material/geography/GEOACORE08T_darwent1969.pdf).

E. Leamer,1984. “Sources of Comparative Advantage: Theory and Evidence,” MIT Press.

E.G. Popkova, I.A. Morozova, T.N. Litvinova and I.M. Kuzlaeva, (2016). “Role of Clustering in Provision of Economic Growth”. (https://www.cambridgescholars.com/resources/pdfs/978-1-4438-9038-0-sample.pdf).

EL-Ashmawy., Ragheb A, (2021).”Regional Development Planning According to Economic and Natural Resources”, International Journal of Engineering and Advanced Technology (IJEAT) ISSN: 2249-8958 (Online), Volume-10 Issue-4, April 2021 (https://www.ijeat.org/wp-content/uploads/papers/v10i4/D23680410421.pdf).

Gavrilă-Paven, I. – Bele, I, (2017). “Developing_a_growth_pole_theory_and_reality”. (https://www.researchgate.net/publication/312209513_).

Growth lab, (2023). “Atlas of Economic Complexity”. (https://atlas.cid.harvard.edu).

Harsha V, Ketan G, Reena S, and Ramandeep S, (2018). “Product Space Analysis and Industrial Policy: Identifying Potential Products for India’s Export Expansion & Diversification”.(https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/08/Product-Space-analysis-and-industry-policy.pdf).

Hidalgo A. César, (2021). “Economic complexity theory and applications”, Nature Reviews | Physics (https://oec.world/pdf/economic-complexity-theory-and-applications.pdf)

Hidalgo C.A., Hausmann., Klinger. B., Barabási. A-L, (2007). “The Product Space Conditions the Development of Nations”. (https://www.researchgate.net/publication/6181618_The_Product_Space_Conditions_the_Development_of_Nations.

Hirschman, Albert. O, (1958). "The Strategy of Economic Development". New Haven: Yale University Press,1958.

ISC, (2023a) – Institute for Strategy and Competitiveness. (https://www.isc.hbs.edu/competitiveness-economic-development/frameworks-and-key-concepts/Pages/clusters.aspx).

ISC, (2023b). "Dive into U.S. clusters", (https://www.clustermapping.us/cluster).

Jean-P. Rodrigue, (2020). "The Geography of Transport Systems- Growth Poles Theory. (https://transportgeography.org/contents/chapter2/transport-and-spatial-organization/growth-poles-theory/).

John, C. and, R. Pouder. (2006) Technology Clusters versus Industry Clusters: Resources, Networks, and Regional Advantages. Growth and Change, 37, 141-171. http://dx.doi.org/10.1111/j.1468-2257.2006.00313.

Kaustuv Mukherjee, (2022). "'Growth Pole Theory' By Francois Perroux", (https://www.chandidasmahavidyalaya.ac.in/images/uploads/Growth%20Pole%20Theory_Perrroux.pdf).

Krugman, P. (1991). "Geography and Trade". MIT Press, Cambridge, MA.

Kudryavtseva. T., Skhvediani. A., Iakovleva. V., and Charkas A. (2021). "Algorithm for Defining Clusters based on Input–Output Tables: Case of Construction Cluster of Russia", IJtech Vol 12, No.7(2021).DOI: https://doi.org/10.14716/ijtech.v12i7.5354. (https://ijtech.eng.ui.ac.id/article/view/5354).

Luis Abad, Ngozika Amalu, Kenichi Kitamura, Ramona Lohan, Alex Simalabwi, (2015): "The Malaysian Semiconductor Cluster", Harvard Business School, Prof. Michael Porter, Microeconomics of Competitiveness.

Marshall, A. (1920). "Principles of Economics". 8th Edition, Macmillan, London.

Marshall, A. and Paley Marshall, M. (1879). "The Economics of Industry", London, Macmillan http://www.library.fa.ru/files/marshall-economics.pdf.

Maxwell Stamp, (2012). "Support to Cluster Development in Croatia: Cluster Development Handbook",2012. (https://www.enterprise-development.org/wp-content/uploads/GuidelinesforClusterDevelopment.pdf).

Menzel, M. P. and Fornahl, D. (2009) Cluster Life Cycles—Dimensions and Rationales of Cluster Evolution. Industrial and Corporate Change, 19, 205-238 (http://dx.doi.org/10.1093/icc/dtp03)

Odum, Eugene P., (2014). "The strategy of ecosystem development." In The ecological design and planning reader, pp. 203-216. Island Press, Washington, DC.

OEC- Observatory of Economic Complexity, (2023). (https://oec.world/en/visualize/tree_map/hs92/export/egy/all/show/2021/).

Oliver E. Williamson, (1981). "The Economics of Organization: The Transaction Cost Approach", American Journal of Sociology (AJS), Vol. 87, No. 3, Nov. 1981. (https://www.jstor.org/stable/2778934) .

Perroux F. (1950), Economic Space: Theory and Applications, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 64, No. 1, Feb 1950, pp. 89–104. 30.

Perroux F. (1955), Note sur la notion de pole de croissance, Economie appliquee, p. 94 after Cambell J., A note on growth poles, Growth and Change Volume 5, Issue 2, April 1974, p. 43.

Pominova M., Gabe T, Crawley A, (2021). "The Pitfalls of Using Location Quotients to Identify Clusters and Represent Industry Specialization in Small Regions", Board of Governors of the Federal Reserve System International Finance Discussion Papers Number 1329 September 2021. (https://www.federalreserve.gov/econres/ifdp/files/ifdp1329.pdf)

Porter, M.E. (1990). "The Competitive Advantage of Nations". Free Press, New York.

Porter, M.E. (1998). "Clusters and New Economics of Competition". Harvard Business Review, 76, 77-90.

Porter, M.E. (2000). "Location, Competition and Economic Development: Local Clusters in a Global Economy". Economic Development Quarterly, 14, 15-34. (http://dx.doi.org/10.1177/089124240001400105).

R. H. Coase, (1937). "The Nature of the Firm", November 1937, Economica, Volume 4, Issue 16,(https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/j.1468-0335.1937.tb00002.x).

UNIDO, (2020). "Programme for Country Partnership Industrial Diagnostic Study Rwanda 2020" https://www.unido.org/sites/default/files/files/2021-10/PCP_Diagnostics_Rwanda.pdf

UNIDO, (2021)." Programme for Country Partnership Industrial Diagnostic Study Rwanda 2020" (https://www.unido.org/sites/default/files/files/2021-10/PCP_Diagnostics_Rwanda.pdf)

WB, (2020). "A force for development: New World Bank online course explores the potential of global value chains", August 2020(https://blogs.worldbank.org/voices/force-development-new-world-bank-online-course-explores-potential-global-value-chains).

Weber A. (1909). "Theory of the location of industries", Translated by Carl J. Friedrich from Weber's 1909 book]. Theory of the Location of Industries. Chicago: The University of Chicago Press, 1929.

الملحق رقم (1) بيان حول العناقيد والصناعات المؤهلة للتطوير وفق منهجية معهد التنافسية – نموذج الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى:ISC,2023a

صدر عن هذه السلسلة :

1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز

2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)

3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين

4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهال ، د. عمادالامام

5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع

6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي

7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع

8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الإقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي

9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الإمام

10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي

11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد أنس الزرقا

12 - دور التجارة العربية البينية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر

13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي

14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
اعداد : أ. عامر التميمي ، تحرير : د. مصطفى بابكر

15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
اعداد : أ.د. ماجد خشبة ، تحرير : د. عدنان وديع

16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير : د. أحمد طلفاح

17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئيا : إشارة لحالة العراق
إعداد: د . أحمد الكواز

18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م . جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر

19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د . علي عبدالقادر علي، تحرير: د. رياض بن جليلي

20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د . أحمد الكواز

21 - مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية
إعداد: د . أحمد الكواز

22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية
إعداد: د .علي عبد القادر

23 - العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية
إعداد: د .محمد عدنان وديع

24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات
إعداد: د .محمد نعمان نوفل

25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية
إعداد: د .رياض بن جليلي

26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت
إعداد: د .بلقاسم العباس

27 - الديموقراطية والتنمية في الدول العربية
إعداد: د .علي عبدالقادر علي

28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص
إعداد: د .أحمد الكواز

29 - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية
إعداد: أ .منى بسيسو

30 - الاصلاح الضريبي في دولة الكويت
إعداد: د .عباس المجرن

31 - استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟
إعداد: د .وشاح رزاق

32 - الأزمة المالية الدولية وإنعكاساتها على دول الخليج
إعداد: د .وشاح رزاق
د .إبراهيم أونور
د .وليد عبد مولاه

33 - استخدام العوائد النفطية
إعداد: د .محمد إبراهيم السقا

34 - السوق الخليجية المشتركة
إعداد: د .أحمد الكواز

35 - الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية
إعداد: د .علي عبدالقادر علي

36 - الضرائب، هبة الموارد الطبيعية وعرض العمل في الدول العربية ودول مجلس التعاون
إعداد: د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزّاق

37 - إندماج إقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية
إعداد: د. أحمد الكواز

38 - التجارة البينية الخليجية
إعداد: د. وليد عبدمولاه

39 - تطوير الأسواق المالية التقييم والتقلب اعتبارات خاصة بالأسواق الناشئة
إعداد: أ. آلان بيفاني

40 - تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. أحمد الكواز

41 - قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. إبراهيم أونور

42 - مُحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية
إعداد: د .وليد عبد مولاه

43 - رأس المال البشري والنمو في الدول العربية
إعداد: د . بلقاسم العباس
د. وشاح رزاق

44 - لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟
إعداد: د . أحمد الكواز

45 - حول حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية
إعداد: د . حسين الطلافحه

46 - سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية
إعداد: د . حسين الطلافحه

47 - المسؤولية الاجتماعية ومساهمة القطاع الخاص في التنمية
إعداد: د . وليد عبدمولاه

48 - البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة: حالة دولة الكويت
إعداد: د . ايهاب مقابله

49 - التدريب أثناء الخدمة لشاغلي الوظيفة العامة: دراسة حالة لواقع التجربة الكويتية
إعداد: د . فهد الفضالة

50 - التكامل الاقتصادي: آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي
إعداد: د . نواف أبو شمالة

51 - وكالات التصنيف الائتماني: عرض وتقييم
إعداد: د . أحمد الكواز

52 - دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني
إعداد: د . إيهاب مقابله

53 - واقع المخاطر الإجتماعية في الجمهورية اليمنية
إعداد: د . محمد باطويح د. فيصل المناور

54 - تجارب تنموية رائدة - ماليزيا نموذجاً
إعداد: د. فيصل المناور د .عبدالحليم شاهين

55 - Small and Medium Enterprises in Lebanon: Obstacles and Future Perspectives
Issue: Omar Malaeb

56 - مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها
إعداد: د. إيهاب مقابله

57 - بناء القدرات المؤسسية للوحدات المحلية
إعداد: د. فيصل المناور
أ. منى العلبان

58 - الدور التنموي للسياسات الصناعية الحديثة في ضوء الممارسات الدولية الرائدة: متطلب التحول الهيكلي لاقتصادات الدول العربية
إعداد: د. نواف أبو شماله

59 - التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقاربة في الاقتصاد السياسي
إعداد: د. فيصل المناور
أ. منى العلبان

60 - تطوّر الإنتاجية ومساهمتها في النمو الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. محمد لزعر

61 - تطوير المؤسسات العربية من منظور اقتصاد المعرفة
إعداد: د. علم الدين بانقا
د. محمد عمر باطويح

62 - الإصلاح الإداري مدخلاً لتصويب المسار التنموي : تجارب دولية
إعداد: أ. عمر ملاعب

63 - مخاطر الهجمات الالكترونية (السيبرانية) وآثارها الاقتصادية: دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. علم الدين بانقا

64 - دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية
إعداد: د. إيهاب مقابله

65 - الدوافع والاحتياجات المهنية حسب مدركات المتدربين المشاركين في البرامج التدريبية بالمعهد العربي للتخطيط

إعداد: د. فهد الفضالة

66 - أهمية تطوير مناهج وأساليب التعليم والتعلّم بالنسبة للعملية التنموية - مع التركيز على منهج مونتيسوري

إعداد: أ. نبيله بيدس

67 - دور مؤسسات العمل العربي المشترك والمؤسسات الإنمائية والتمويلية العربية في الحد من الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية - نظرة تحليلية

إعداد: د. نواف أبو شماله

68 - مؤشرات تقييم أداء مؤسسات التمويل الأصغر: دراسة تطبيقية لحالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية " فاتن"

إعداد: أ.د. إيهاب مقابله
أ. محمد عواوده

69 - تقييم فعالية تطبيقات سياسات سوق العمل النشطة وغير النشطة في الدول العربية: إسقاطات على تداعيات أزمة كوفيد - 19 على أسواق العمل

إعداد: د. محمد عمر باطويح
أ. مريم بوزبر

70 - العدالة الاجتماعية كمدخل لتحقيق التنمية: دراسة في السياق العربي المقارن مع الاستئناس بالتجربة الماليزية

إعداد: أ. إسماعيل قادير

71 - The Importance of Arab Parents' Perspective in Shaping and Developing ECE Methodologies to Increase Economical Efficiency and Social Consistency: The Montessori Method of Education

Issue: Nourhan Zehnie

72 - فعالية دور سياسات سوق العمل في الدول العربية: إسقاطات على تداعيات أزمة كوفيد - 19

إعداد: د. نواف أبو شماله

73 - التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي

إعداد: د. عبد الحليم شاهين

74 - متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في القطاع العام مع التركيز على التجربة اليابانية

إعداد: أ.د. فيصل المناور
د. منى العلبان
أ. عبدالله الدويلة

75 - أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: فجوة التخطيط والتمويل والبيانات
إعداد: أ.د. وليد عبدمولاه

76 - دور برامج الحماية الاجتماعية في إدارة الأزمات بالتركيز علي جائحة COVID-19
إعداد: أ.د. فيصل المناور
د. منى العلبان

77 - مداخل التنويع لمصادر تمويل التعليم في الدول العربية في ضوء الممارسات الدولية الرائدة
إعداد: د. نواف أبو شماله

78 - الذكاء الاصطناعي ومستقبل سوق العمل المصري
إعداد: أ. فيروز عطية

79 - دور الشركات العائلية في التنمية المستدامة في الدول العربية
إعداد: د. علم الدين بانقا

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

: 24844061 (965) 24843130 : (965)24842935

: api@api.org.kw - www.arab-api.org

تابعونا: